أثر كتاب سيبويه على المصطلح النحوي عند السريان
(كتاب المدخل لابن العبري نموذجاً)

د. ماجدة محمد أنور
كلية الآداب، جامعة المنوفية

المقدمة

مرَّ النحوُ السرياني بعدة مراحل حتى تأسس كعلمٍ مستقلٍ ذي قواعدَ وأحكام. فقد شهدت القرون الأولى للميلاد أولى تلك المراحل، إذ اهتمّ السريان بوضع قواعد للغتهم، بدأت بمحاولات بسيطة مثل كتابة قصائد في الأبجدية السريانية، ثم حاول بعضُ النحاةِ السريان استخدامَ النقاط للتمييز بين الحروف والكلمات المتشابهة لضبط القراءة في الكتاب المقدس، وتلت ذلك محاولات أخرى لوضع قواعد للنحو السرياني على غرار النحو اليوناني. أما المرحلة التالية فاتسمت بمحاكاة السريان للنحو العربي بعد انتشار اللغة العربية في المنطقة.

وقد عبَّر(جوتيهل Gottheil) عن التحولات التي مر بها علم النحو السرياني عندما أشار إلى أن ثمة مصادر ثلاثة أثّرت بشكل أساسي في أعمال النحاة السريان، وهي مصادر سريانية الأصل ظهرت من خلال أعمال السريان أنفسهم؛ ومصادر يونانية وخاصة من خلال كتاب **فن النحو اليوناني**؛

ومصادر عربية من خلال المعلمين العرب.[١]

وبالنظر إلى المحاولات الأولى التي اعتمدتْ على مصادرَ سريانية، واقتصرتْ على بعض القضايا الجزئية مثل ضبط القراءة، وافتقرت إلى منهج شامل يغطي كل جوانب اللغة، فمن الممكن القول بأن النحو السرياني، كعلم ذي أصول وقواعد، قد نشأ من خلال التأثر بالنحو اليوناني، وذلك عندما ترجم يوسف الأهوازي(ت ٥٨٠ م) كتاب **فن النحو**[١] اليوناني لديونيسيوس ثراكس(١٦٠ ق. م)، ووُضعت على غراره قواعدُ النحو السرياني[٢]. وقد مثَّلت هذه الترجمة أولى خطوات البحث اللغوي عند السريان.

وسار النحوُ السرياني على هذا النهج حتى القرن الحادي عشر الميلادي عندما بدأ العالم النحوي السرياني إيليا الطيرهاني محاكاةَ منهج النحاة العرب من خلال استعارة بعض المصطلحات العربية وإدخالها في النحو السرياني. وبظهور كتاب **إحكام الكلام السرياني**[٣] للطيرهاني بدأت مرحلةٌ جديدة في تاريخ النحو السرياني، اتخذ فيها النحاة السريان من أعمال النحاة العرب نموذجاً يُحتذى.

---

(١) R. J.H. Gottheil, *A Treatise on Syriac Grammar by Mar (1) Elia of Soba*, (Leipzig: 1886), p. 5.

(١) G. Uhlig, *Grammatici Graeci*, (Leipzig: 1883).

(٢) A. Merx, *Historia Artis Grammaticae apud Syros*, (Leipzig: 1889).

(٣) F. Baethgen, *Syrische Grammar des Mar Elias von Tirhan*, (Leipzig: 1880).

وإذا كان الطيرهاني يُعدّ رائدَ هذا الاتجاه الجديد، فقد اعتُبر العالم النحوي السرياني ابن العبري (القرن الثالث عشر الميلادي) صاحبَ الفضل في تأصيله وترسيخه، إذ وضع مرجعين أساسيين في النحو السرياني، وهما كتاب **الأشعة**[٤]، وكتاب **المدخل**[٥]، اللّذَين تأثر فيهما بالنحو العربي إلى حد كبير، سواء على مستوى المصطلح أو على مستوى إدخال موضوعات نحوية جديدة لم يتناولها النحاة السريان من قبل. ومن أهم ما يميز كتاب **المدخل** أنّ ابن العبري لجأ إلى صياغة بعض أجزائه بالكتابة الكرشونية، والتي تعني كتابة اللغة العربية بالخط السرياني، وهي طريقة في الكتابة كانت شائعةً لدى السريان في تلك الفترة. وتبرهن الأجزاء المكتوبة بالكرشونية على مدى تأثر ابن العبري بمنهج النحاة العرب، وخاصة سيبويه، ويتجلى ذلك في تناوله بعض الظواهر اللغوية التي عالجها سيبويه ولم تُعالج من قَبْل لدى النحاة السريان، وهو ما استدعى إدخال عدد من المصطلحات النحوية العربية في النحو السرياني. كما تميَّز كتاب **المدخل** ببعض المصطلحات المختلفة عن المصطلحات التي تناولها كتاب **الأشعة**، مما يعكس سعي ابن العبري إلى محاكاة بعض المصطلحات العربية.

ويُعد كتاب سيبويه أول عمل في علم النحو العربي يتوفر بأكمله كمرجع

---

[٤] A. Moberg, *Le Livre des Splendeurs. La Grand Grammaire de Gregoire Barhebraeus*, (Lund: 1922).

[٥] ابن العبري، **المدخل**، مخطوطة في قواعد اللغة السريانية (حلب: مكتبة كنيسة السريان الأرثوذكس، بدون رقم).

لغوي شامل،[١] مما يُرجّح أنه كان المصدر الذي اعتمد عليه النحاة العرب من بعده، سواء في وضع قواعد النحو والصرف أو في تصنيف أبواب النحو، أو حتى في أسلوب العرض والتدليل.[٢] ففيما يتعلق بالتصنيف، مثلاً، قسَّم سيبويه موضوعات كتابه في أبواب وصلت إلى أكثر من خمس مئة باب متوالية، ومنها: "باب الأفعال المضارعة"، و"باب الجر"، و"باب الإضافة"، و"باب التصغير"، و"باب الترخيم في التصغير". وقد سار على هذا التصنيف بعضُ النحاة العرب اللاحقين، كالمبرد[٣] والزجاجي[٤] والرَّازي[٥] وغيرهم، كما لجأ إليه ابن العبري، في كتابه **المدخل** الذي ضم: "باب النسب"، و"باب التمييز"،

---

[١] كانت هناك جهود سابقة على كتاب سيبويه، لكنها لم تحظ بما حظي به هذا الكتاب من مكانة وشهرة وأثر، إذ يُعد موسوعة في النحو والصرف وأبنية الكلام العربي، ومنه استقى كل من جاء بعده سواء أكانوا من الكوفيين أم من البصريين. انظر: د. محمد المختار ولد أباه، **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب** (بيروت: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، ٢٠٠١م، ١٤٢٢هـ)، ص ١٥٦.

[٢] المرجع السابق، ص ١٥٦.

[٣] أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، **كتاب المقتضب**، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، ١٣٩٩هـ).

[٤] أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، **كتاب الجُمَلِ في النحو**، تحقيق د. علي توفيق الحمد (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦).

[٥] أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرَّازي اللغوي، **الصَّاحِبيُّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنن العرب في كلامها**، تحقيق د. عُمَر فاروق الطبَّاع (بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٩٣).

و"باب التأكيد"، و"باب الظروف"، و"باب الإضافة"، و"باب العطف والنسق"، و"باب الإدغام"، و"باب الإبدال"، وغيرها.

وفيما يتعلق بالأسلوب، تميَّز سيبويه في شرح موضوعاته بسماتٍ خاصة، كاستهلال شرح أي موضوع بعبارة "اعلم أن"، وهو ما يظهر، مثلاً، في هذه العبارات: "واعلم أن التثنية..."؛ و"اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض..."؛ "واعلم أن الاسم أول الابتداء..."؛ "واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل..". وقد انتقل هذا الأسلوب إلى النحاة العرب كالسيرافي[١] والمبرد وابن يعيش[٢] والزجاجي[٣] وغيرهم، كما استخدمه ابن العبري في كتابه **المدخل** في الشرح، إذ يقول، على سبيل المثال: "اعلم أن الأسماء المركبة..."؛ "واعلم أن أسماء الإشارة هي الضمائر..."؛ "واعلم أن الأسماء المفردة نوعان..."؛ "واعلم أن الصفة لا تدل على اسم الذات..."؛ "واعلم أن كل الأسماء المفردة تأخذ نقاط الجمع..."؛ و"اعلم أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد..."؛ وغير ذلك من العبارات المماثلة.

وعلاوة على ذلك، يتواتر لدى سيبويه استعمال بعض الألفاظ والصياغات،

---

[١] أبو سعيد السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق د. رمضان عبد التواب (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، ١٩٩٠).

[٢] الشيخ موفق الدّين بن يَعيش النحوي، **شرح المفَصَّل** (بيروت: عالم الكتب، بدون تاريخ نشر).

[٣] الزجاجي، مرجع سبق ذكره.

مثل استعمال المصدر "ضَرْب" بمعنى "شكل أو وجه"، والاسم "قول" مع إسناد الضمائر إليه، للشرح أو التدليل، فيقول مثلاً: "وهذه المجاري الثمانيةُ يجمعهن في اللفظ أربعةُ أضْرب..."؛[٤] "وهي على ضرْبين، ضرْب كذا ... وضرْب كذا..."؛ "لكل ضرْب من هذه الضروب"؛[٥] "والمضاف في الإضافة يُجرى في كلامهم على ضرْبين...".[٦] ومن العبارات التي يستعملها سيبويه في الشرح: "ذلك قولك:..."؛ و"نحو قولهم:..."، وغيرها.

وقد لُوحظ شيوع هذه الأساليب عند النحاة العرب اللاحقين كالزمخشري[٧] وابن عقيل[١] وغيرهم، بل وعند ابن العبري أيضاً في كتابه **المدخل**، إذ يقول، مثلاً: "... فإنهم يستعملون الترخيم على ثلاثة أضرْب... نحو قولهم:..."؛ و"أما المقادير فهي على ثلاثة أضرب... نحو قولهم:..."؛ و"في إبدال الحروف... وهي على ضربين..."؛ و"الأفعال الماضية على ضربين...".

ومن ثم، يتضح أن كتاب سيبويه ترك أثراً كبيراً في أعمال النحاة اللاحقين

---

[٤] أبو بِشر عَمرو بن عثمان بن قَنبر، **كتاب سيبويه**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧) ج١، ص ١٣.

[٥] المرجع السابق، ج ٢ ص ٩٥.

[٦]) المرجع السابق، ج ٣، ص ٣٧٥.

[٧] أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، **المفصَّل في عِلم العربية**، شرح شواهده محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي (بيروت: دار الجيل، ١٣٢٣هـ).

[١] بهاء الدين عبد الله بن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠).

من حيث الشكل والموضوع، إذ كان يُعد مصدراً أساسياً لهم. وبالتالي، فإن ميل النحاة السريان إلى محاكاة النحو العربي كان يعني بالضرورة محاكاة كتاب سيبويه والسير على نهجه. ويسعى هذا البحث إلى تتبع مظاهر هذا الأثر على مستوى المصطلح النحوي لدي السريان، محاولاً الإجابة على التساؤلات التالية:

١ــ ماهي المصطلحات التي استقاها ابن العبري في كتابه **المدخل** من كتاب سيبويه، وكيف استعان بها في صياغة قواعد النحو السرياني؟

٢ــ هل اقتصر ابن العبري على استعمال المصطلح فقط، أم استعمل المفهوم والمصطلح معاً، أم استعمل المفهوم دون المصطلح؟

٣ــ هل استعان ابن العبري بالمصطلح العربي حرفياً دون تعديل، أم حاول محاكاة المصطلح العربي في وضع مصطلحاته السريانية؟

٤ــ هل اتبع ابن العبري المنهج المقارن في توضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بين اللغتين العربية والسريانية؟

استعمال المصطلح العربي لدى ابن العبري

استعان ابن العبري في كتابه **المدخل** ببعض المصطلحات النحوية العربية التي وردت عند سيبويه وأصبحت شائعة عند النحاة العرب، مثل مصطلحات "الجزم"، و"الترخيم"، و"الإدغام"، و"الحدث" أو "المصدر"، و"التخصيص"، و"التعريف"، و"التمييز"، و"التصغير"، و"الأسماء المبهمة"، وغيرها وحاول ابن العبري توظيف هذه المصطلحات، سواء من حيث اللفظ أو المعنى، في نحو اللغة السريانية، وتجلى ذلك بأشكال شتى، كما يتضح من العرض التالي:

أولاً: المصطلحات العربية المستُخدمة دون تعديل

١ـ ܓܙܡܐ "الجزم"

يستعمل ابن العبري مصطلح ܓܙܡܐ "الجزم"[١] بلفظه ومعناه في العربية كما ورد عند سيبويه، ليعبر به عن معنى الحذف في السريانية، سواء أكان هذا الحذف في الأفعال أم في الأسماء. ففي فصل جزم الأفعال يقول ابن العبري:

يكون جزم الأفعال بأربعة أنواع صريحة أي بحذف "الألف" في أول الفعل مثل: ܐܟܬܘܒ ܐܢܐ "أنا سأكتب" فتقول: ܟܬܘܒ ܐܢܐ "أنا أكتب"،[٢] أو بحذف "النون" من آخر الفعل كما تقول: ܐܬܝ "تعالوا" من [الفعل] ܐܬܘ،[٣] و ܩܪܒ من ܩܪܒܘ "قدسوا"، و ܐܫܟ من ܐܫܟܘ "إمسكوه"،[٤] و ܒܪܟ من ܒܪܟܘ

---

[١] مصطلح ܓܙܡܐ هو اسم مشتق من الفعل ܓܙܡ بمعنى "جذم وقطع وحطم ودك ورخّم". انظر: يعقوب أوجين منا، **قاموس كلداني ــ عربي** (بيروت: منشورات مركز بابل، ١٩٧٥)، ص ٩٣.

[٢] يقصد ابن العبري هنا حذف الألف من صيغة المستقبل إذا تغيرت من صيغة الحاضر مع ضمير المتكلم.

[٣] تأتي صيغة الأمر مع جمع المخاطبين بحرف النون كصيغة ܐܬܘ "تعالوا" أو بدونه كصيغة ܐܬ. انظر: يوسف داود، مرجع سابق، ج٢، ص ٢٥.

[٤] هذا الفعل في صيغة الأمر من الوزن المزيد.

"احكموه"، و**ܗܟܡܘ** من **ܗܟܡ** "[٥] بشّرن" للمؤنث و**ܐܬ** من **ܐܬ** "إذهَبْنَ"، وحذف "الألف" و"النون" في المذكر والمؤنث معاً مثل: **ܦܬܚ** بدلاً من **ܦܬܚܝ** **ܐܢ** "أنت تفتح"، و**ܦܬܚܢ** بدلاً من **ܦܬܚܝ ܐܢ** "أنتِ تفتحين،[٦] وحذف كل ما يدخل الفعل ويُثقل النطق".[٧]

وفي هذا النص، يستعمل ابن العبري مصطلح الجزم للإشارة إلى حذف أحد الحروف من الفعل، سواء أكان هذا الحذف في أول الفعل أو في آخره. ويحدد ابن العبري أربع طرق للحذف وهي: حذف حرف الألف في صيغة الحاضر عندما تتغير من صيغة المستقبل؛ وحذف حرف النون من آخر صيغة الأمر؛ وحذف حرف الألف من الضمير المنفصل إذا أصبح متصلاً في صيغة الحاضر؛ وحذف حرف النون من الضمير المنفصل في الصيغة السابقة نفسها.

ورغم أن سيبويه لم يُدرج الجزم تحت باب مستقل بذاته في كتابه، فقد تناوله في أكثر من موضع. ففي "باب مجاري أواخر الكلم من العربية"، يقول سيبويه: "ووافق النصبُ الجزمَ في الحذف، كما وافق النصبُ الجرَّ في الأسماء؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء".[١] ويقول في موضع آخر: "واعلم أن

---

[٥] هذا الفعل في صيغة الأمر من الوزن المضعف.

[٦] يقصد ابن العبري هنا حذف الألف والنون في صيغة الحاضر عند إسنادها لضمير المخاطب.

[٧] ابن العبري، **المدخل**، ص ص٤٩- ٥١.

[١] سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ١٩.

الآخر إذا كان يُسكن في الرفع حُذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع. وذلك قولك: لم يَرمِ ولم يَغْــزُ ولم يَخْشَ".[٢] وفي "باب ما يعملُ في الأفعال فيَجزمُها"، يقول: "ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارِعة للأسماء، كما أن الجر لا يكون إلا في الأســماء. والجزمُ في الأفعال نظيرُ الجرِّ في الأسماء، فليس للاسم في الجــزم نصــيبٌ، وليس للفعل في الجرِّ نصيبٌ، فمن ثمّ لم يُضمروا الجازم كمــا لــم يُضــمروا الجارّ".[٣]

ويشير سيبويه في هذا النص إلى أن الجزم يُعد سمةً خاصة بالفعل المضارع، كما يُعد الجرُّ بالنسبة للأسماء. ويُقصد بالجزم تسكين آخر الفعل المضــارع، أو حذف حرف العلة، أو حذف النون من الأفعال الخمسة.

ويتضح من ذلك أن ابن العبري استعان بمفهوم الجزم عند سيبويه وحــاول تطبيقه على اللغة السريانية، رغم الفرق بين اللغتين، فالجزم في العربية يــأتي بحذف حرف العلة من الفعل المضارع المعتل الآخر إذا سبقته أداة مــن أدوات الجزم، وتتعلق هذه الظاهرة بالإعراب، في حين يختلف هذا الأمر في السريانية إذ لا يوجد إعراب.

ويحاول ابن العبري أن يلائم بين حذف بعــض الحــروف فــي الســريانية ونظيرتها في العربية، كحذف حرف النون في صيغة الأمر، مثلما تُحذف فــي الجزم في اللغة العربية. وفي هذا يقول السيْرافي، في معرض شــرحه لكتــاب

---

[٢] المرجع السابق، ج ١، ص ٢٣.

[٣] المرجع السابق، ج٣، ص ص ٨- ٩.

سيبويه: "وجُعل سقوطها علامةً للنصب والجزم، والأصلُ في سقوطها للجزم".[١]

وتجدر الإشارة إلى أن الطيرهاني استخدم في كتابه **إحكام الكلام السرياني** معنى الجزم العربي، دون استخدام المصطلح نفسه، إذ استخدم مصطلحاً آخر بدلاً منه وهو **ههمما** بمعنى "الوقف أو القطع" للدلالة على حذف بعض الحروف من الأفعال، أما ابن العبري فنقل المصطلح العربي حرفياً إلى اللغة السريانية. وقد جاءت معالجة الطيرهاني لهذه الظاهرة مصحوبة ببعض التساؤلات التي تدل على عدم استقرار المصطلح عند النحاة السريان آنذاك. ففي الفصل الخامس من الكتاب يتساءل الطيرهاني: "هل يوجد جزمٌ في الأفعال في اللغة السريانية؟ وهو ما يسميه العرب بالجزم، وأي الأفعال يكون بها الجزم؟ وبأي طريقة؟".[٢] وهنا يُجيب: "الجزمُ يلحقُ الأفعال في صيغة المستقبل طبقاً للقاعدة العربية، وذلك بطريقتين ولكنه ليس على طريقة العرب".[٣]

ويبدو أن النحاة السريان قد استفادوا من رأي سيبويه في سبب الترخيم وهو التخفيف، ووظفوه للجزم أيضاً. فقد ذكر سيبويه أن: "الترخيم حذفُ أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً"،[٤] وهو الغرض الذي ذكره ابن العبري في سبب الجزم، إذ يقول: "الحذف هو كل ما يدخل الفعل

---

[١] أبو سعيد السيرافي، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ١٤.

[٢] Beathgen, op. cit. p. 9.

[٣] Ibid. pp. 9, 10.

[٤] سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٣٩.

ويُثقل النطق"[٥] أي التخفيف. وقد ذكر الطيرهاني ذلك أيضاً في الرد على تساؤله "لماذا يأتي الجزم في الأسماء والأفعال؟"،[١] فيُجيب: "بسبب السهولة واليسر في الأسماء، والاختصار في الأفعال"،[٢] وهو ما ذكره سيبويه من قبل.

٢ـ ܦܘܨܐ "الترخيم"

يستخدم ابن العبري المصطلح السابق ܦܘܨܐ "الجزم" للدلالة على حذف آخر الاسم، أو ترخيم الأسماء، وقد كتبه بالكرشونية، كما أورده في كتابه **الأشعة** إذ يقول: "الترخيم هو حذف حرف أو حرفين من آخر الاسم... وذلك بسبب تخفيف اللفظ".[٣] وتردُ الكلمة في المعجم السرياني أيضاً بمعنى رخم، فيقول جبرائيل القرداحي في معنى ܦܘܨܐ ܕܣܗܕܐ : "فعل ܦܘܨ ܣܗܕܐ: رخَّم الكلمة وهي من اصطلاحات النحويين".[٤] ويقارن ابن العبري بين استعمال الترخيم في اللغة السريانية واستعماله في اللغة العربية، موضحاً الفرق بينهما بالكرشونية هكذا:

احكم ل امك الحي الحنحه واحصنامه معمحكم

---

[٥] ابن العبري، **المدخل**، ص ص٤٩– ٥١.

[١] Beathgen, op. cit. 13.

[٢] Ibid, p. 13.

[٣] Moberg, op. cit. p. 67.

[٤] جبرائيل القرداحي، **اللباب**، ترجمة مار غريغوريوس يوحنا إبراهيم (حلب: دار ماردين، ١٩٩٤)، ص ١٦٣.

اعلم أن أهل اللغة العربية والسريانية يستعملون الترخيم: أما أهل اللغة العربية ففي النداء فقط: وليس في كل النداء، بل في ضرب من الأسماء مخصوصاً، وذلك في كل اسم علم يزيد على ثلاثة أحرف: هذا مما لا خلاف بينهم فيه، وأما السريان فإنهم يستعملون الترخيم على ثلاثة أضرب في النداء والخبر والمضاف: أما في النداء فنحو قولهم: ܡܚܢܢ ܠܐ ܡܚܡܕ ܐܢܐ ܚܒ "يا صاحبي ما ظلمتك"،[1] وأما في الخبر

[1] متى ٢٠ – ١٢.

فنحو قولهم: ܟܠ ܐܢܫ ܟܕܒ "كل إنسان كذّاب"،[٢] وأما في المضاف فنحو قولهم: ܒܝܬ ܫܡܫܐ "مدينة الشمس"، ܒܝܬ ܕܘܝܕ "بيت داود".[٣]

وقد استخدم الطيرهاني المصطلح السابق وهو ܩܨܨܐ "الوقف أو القطع"، بمعنى قطع نهاية الاسم المعرف في حالتي التنكير والإضافة[٤] للدلالة على الترخيم أيضاً، مقارناً بين استخدامه في اللغة العربية واستخدامه في اللغة السريانية. ففي معرض الرد على السؤال عن وجود جزم للأسماء في اللغة السريانية كاللغة العربية، وهو ما يُسمى الترخيم ܐܝܟ ܕܐܡܪ؟"،[٥] يشير الطيرهاني إلى أن هذه الظاهرة موجودة في السريانية ولكن بشكل أكبر من العربية، فيقول: "يُستخدم الترخيم في اللغة العربية في حالة النداء، أما في السريانية فيلحق بكل الأسماء ولكن ليس بنفس القاعدة والنوع".[٦] والمقصود هنا أن حالة التنكير تشمل الأسماء كلها.

وقد جاء رأي كل من الطيرهاني وابن العبري في سبب الترخيم متوافقاً مع

---

[٢] مزامير ١١٥ – ١١، والمقصود بالخبر هنا هو حالة التنكير.

[٣] ابن العبري، **المدخل**، ص ص ١٩ – ٢٠.

[٤] د. بديعة علي فهمي العطار، "الإدغام في اللغة السريانية" (القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٩٤– ١٩٩٥)، **حوليات كلية الآداب**، المجلد الثالث والعشرون، ص ٢٣.

[٥] Beathgen, op. cit. p. 9.

[٦] Ibid. pp. 10, 11.

رأي سيبويه، إذ يقول في "باب الترخيم"، على سبيل المثال:[٧]

والترخيم حذفُ أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً... واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يُضطرّ شاعرٌ، وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوينَ، وكما حذفوا الياء من قومي [ونحوه] في النداء. واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف؛ لأنهما غيرُ منادَيين، ولا يرخّم مضاف ولا اسمٌ منوَّنٌ في النداء؛ من قبل أنه جرى على الأصل وسلِم من الحذف... إن المحذوف في الترخيم إنما يقع على النداء لا على الإعراب، وحين قلت يا زيد أقبل فحذفت ياء الإضافة كنت إنما حذفت هذا الإعراب، ومع ذلك إنه إنما ينبغي أن تحذف آخر شيء في الاسم.[١]

وهذا ما ذكره السيْرافي أيضاً في شرحه لكتاب سيبويه، إذ يقول:

والترخيم على ثلاثة أوجه؛ أولها: ترخيم النداء، وهو أن تحذف من آخر الاسم المنادى تخفيفاً ما تقف على تقصيه في باب الترخيم... وهذا الترخيم يجيء على ضربين؛ أحدهما: أن تحذف من آخر الاسم المنادى ما يجوز حذفه، ويبقى سائر الاسم على حاله، كقولك في ترخيم "حارث": "ياحارِ" وفي "حَنْظَلَةَ": "ياحَنْظَلَ" وفي "هِرَقْلٍ": "ياهِرِق" بتسكين القاف. والضرب الثاني: أن تحذف للترخيم ما يجوز حذفُه، وتجعل باقي الاسم كاسم غير مرخم، فتجريه في النداء على ما ينبغي للاسم المفرد، غير المرخم، كقولك في "حَارِث": "ياحَارُ"، وفي "حنظَلَةَ": "ياحَنْظَلَ" وفي "هِرَقْلَ": "ياهِرَقُ". وهذا الترخيم إنما يكون في النداء".[٢]

---

[٧] سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ص ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٦٩ – ٢٧٢.

[١] المرجع السابق، ج ٢، ص ص ٢٣٩ – ٢٤٠.

[٢] السيْرافي، مرجع سبق ذكره سبق، ج٢، ص ص ١٣٦ – ١٣٧.

وتجدر الإشارة إلى أن الزمخشري كرر ذلك بقوله: "ومن خصائص النداء الترخيم إلا إذا اضطُر الشاعر فرخم في غير النداء".[٣] وقد فسر ابن يعيش عبارة الزمخشري قائلاً: "... ومن خصائص النداء الترخيم" لأن الترخيم المطرد إنما يكون في النداء وفي غير النداء إنما يكون على سبيل الندرة وهو من قبيل الضرورة... ولذلك قال "إلا إذا اضطر الشاعر فرخَّم في غير النداء" جعله خاصة للنداء، والترخيم مأخوذ من قولهم صوت رخيم إذا كان ليناً ضعيفاً والترخيم ضعف في الاسم ونقص له عن تمام الصوت".[٤]

وهكذا، فقد استعان ابن العبري بمفهوم الترخيم كما جاء عند سيبويه، ولكنه أوضح أن نطاق استخدامه في اللغة السريانية أوسع من مثيله في العربية، إذ يقتصر في العربية على حالة النداء، بينما يشتمل في السريانية على النداء والتنكير والإضافة.

ويتضح مما سبق أن ابن العبري استخدم مصطلح الجزم، كما ورد عند سيبويه، للتعبير عن معنيين في السريانية وهما الجزم والترخيم، كما حاول أن يُلائم بين مفهوم الجزم في الأفعال، وهو ما يعني الحذف في العربية، ووجود أي حذف في الأفعال في السريانية. وقد حاول، بالمثل، أن يُلائم بين مفهوم الترخيم، أي حذف أواخر الأسماء في العربية، وتنكير الأسماء في السريانية، كما استعان بسبب الترخيم الذي ساقه سيبويه، وهو التخفيف، لتبرير الجزم والترخيم في السريانية أيضاً.

---

[٣] الزمخشري، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧.

[٤] ابن يعيش، مرجع سبق ذكره، ج ٢ ص ١٩.

٣ـ ܟܐܦܐ ܘܫܡܗܬܐ "أسماء الإشارة أو الضمائر"

يستخدم ابن العبري مصطلح ܟܐܦܐ ܘܫܡܗܬܐ "أسماء الإشارة"[١] بجانب مصطلح ܣܘܟܡܝܐ"الضمائر"، للدلالة على الضمائر، محاكياً في ذلك المصطلح العربي الذي ورد عند سيبويه وهو "الأسماء المبهمة". ويؤكد ابن العبري ذلك بالعبارة الكرشونية: ܥܠ ܐܝܟܐ ܕܐܟܐ ܘܫܡܗ "في أسماء الإشارة" ويشرحها قائلاً:

اعلم أن أسماء الإشارة هي الضمائر، فبدلاً من الاسم المذكر المتكلم يُقال ܐܢܐ ܐܡܪ ܐܢܐ" أنا أقول"، وكذلك بدلاً من المذكر المخاطب يُقال: ܐܢܬ ܐܡܪ ܐܢܬ "أنتَ تقول"، .... وكذلك بدلاً من المذكر القريب يُقال ܗܢܐ "هذا"، والمؤنث القريب يُقال ܗܕܐ "هذه"....وهكذا".[٢]

ويشير ابن العبري هنا إلى أن الضمائر هي نفسها أسماء الإشارة، أي الكلمات التي تحل محل الأسماء، ويجمع في ذلك بين الضمائر الشخصية وأسماء الإشارة القريبة والبعيدة تحت مصطلح ܟܐܦܐ ܘܫܡܗܬܐ "أسماء الإشارة"، وهو

---

[١] مصطلح ܟܐܦܐ ܫܡܗܬܐ "إسم الإشارة" و ܫܡܗܬܐ هو اسم نسب من الفعل ܫܡܗ بمعنى "أشار ورمز ودلّ". انظر: القرداحي، مرجع سبق ذكره، (ج٢ ص٤٧٥)، أوجين منا، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٤٢ – ٧٤٣.

[٢] ابن العبري، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

المصطلح نفسه الذي استخدمه في كتابه **الأشعة** ليدل به على ضمائر الغياب.[١] ويبدو أن سبب استخدام ابن العبري لهذا المصطلح هو اشتراك ضمائر الغياب وأسماء الإشارة في حرف الهاء، وهو ما يجعل النوعين متشابهين، وربما كان هذا أيضاً هو السبب الذي جعل سيبويه يُدرج كل من الضمائر الشخصية وأسماء الإشارة تحت مصطلح "الأسماء المبهمة". ففي "باب ما ينتصب لأنه خبرُ للمعروف المبنيّ على ما هو قبله من الأسماء المبهمة"، يقول سيبويه: "الأسماء المبهمة: هذا وهذان وهذه وهاتانِ، وهؤُلاء، وذلك ... وتِلْكَ... وهُوَ وهِيَ وهُماَ وهُنَّ... وما أشبه هذه الأسماء".[٢] وقد فسَّر السيْرافي هذا الاستخدام على النحو التالي:

ترجم الباب بما ضمنه من الأسماء المبهمة، وفصلها ومثلها، ووصل بها ما ليس بمبهم من الأسماء المضمرة: هو وهي وهما وهم وهن، وإنما خلطها بالمبهمة لقرب الشبه بينهما، ولأنه بنى عليها مسائل في الباب. وعلى أن أبا العباس المبرد قال: علامات الإضمار كلها مبهمة. والمبهم على ضربين: منه ما يقع مضمراً، ومنه ما يقع غير مضمر. وإنما صارت كلها مبهمة من قبل أن هو وأخواتها، وهذا وأخواتها تقع على كل شيء، ولا تفصل شيئاً من شيء".[٣]

---

[١] Moberg, op. cit. p. 78.

[٢] سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ص ٧٧ – ٧٨.

[٣] المرجع السابق، ج ٢، ص ٧٧، هامش ٢.

أبو سعيد السيْرافي، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨)، ج ٢، ص ص ٤٠٥-٤٠٦.

ويتبين مما سبق اتفاق كل من ابن العبري وسيبويه في استخدام مصطلح واحد للتعبير عن الضمائر وأسماء الإشارة، إذ أطلق عليه سيبويه تسمية "الأسماء المبهمة"، في حين أطلق عليه ابن العبري تسمية "أسماء الإشارة".

ثانياً: المصطلحات السريانية المستخدمة لمحاكاة المصطلحات والمفاهيم العربية

١ـ ܡܗܘܟܝܐ "الإدغام"

يستخدم ابن العبري مصطلح ܡܗܘܟܝܐ "البلع أو الابتلاع"[١] بجانب مصطلح ܡܗܠܝܐ "الاختلاس"، للدلالة على معنى الإدغام، وفي ذلك محاكاة للمصطلح العربي. ومما يؤكد ذلك أن ابن العبري يكتفي بمصطلح واحد، وهو ܡܗܠܝܐ"الإدغام"، في كتابه **الأشعة**[٢] وكان هذا المصطلح هو الشائع لدى

---

[١] مصطلح ܡܗܘܟܝܐ "البلع أو الابتلاع" هو اسم مشتق من الفعل ܡܟ بمعنى "بلع واحتمل وضرب وقاسى"، ويأتي هذا الفعل مع كلمة ܐܘܬ "الحرف" للدلالة على معنى "أسقط لفظ الحرف"، أو "اختلس الحرف وأسقطه في اللفظ". انظر: أوجين منا، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧، القرداحي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٧.

[٢] Moberg, op. cit. p. 107.

أغلب النحاة السريان.[٣] أما مصطلح ܒܠܥܐ "البلع أو الابتلاع" فقد استحدثه ابن العبري للوصول إلى أقرب معنى للمصطلح العربي، وقد استخدمه أيضاً في كتابه **الأشعة** "ليدل به على كل من الحذف الصوتي وكذا الإدغام".[٤]

وبالإضافة إلى استخدام مصطلح جديد، فقد حاول ابن العبري الاستعانة بدلالة المصطلح العربي التي وردت عند سيبويه، إذ يقول بالكرشونية: ܕܐܬ ܐܠܐܝܓܐܡ: ܗܘ ܠܟܬܒ ܫܦܝ ܒܠܥܐ ܕܐܬ ܒܐ ܗܘ ܒܐ ܗܐ: ܫܐܒ ܐܠܟܬܒ ܚܕ ܐܘ ܐܬܝܢ ❖ "باب الإدغام، وهو اجتماع حرفين متلازمين الأول منهما ساكن، يرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة".[٥]

والمقصود هنا باجتماع حرفين متلازمين أن يكون الحرفان متماثلين أو متقاربين، كما يُقصدُ بارتفاع اللسان ارتفاعة واحدة أن يكون الحرفان من مخرج واحد، وفي هذه الحالة يحدث الإدغام.

ويتشابه هذا المعنى مع ما ذكره سيبويه، إذ يقول:

هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول

---

[٣] انظر: برشينايا، "إحكام الكلام السرياني"، مخطوطة المكتبة الكلدانية ببغداد (رقم ٨٧٩) ص ص ١٤؛ وبرشاقو، **محاورة في قواعد النحو**، ص ٢٤، كما ورد في المخطوطة المنشورة في:

A..Merx, *Historia artis grammaticae apud syros* (Leipzig: 1889).

[٤] د. بديعة العطار، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

[٥] ابن العبري، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٧ – ٣٩.

عنه... فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواءٌ... وكلما توالت الحركاتُ أكثرَ كان الإدغام أحسنَ....وإذا التقى الحرفان المِثلان اللذان هما سواءٌ متحركين، وقبل الأول حرف مدٍ، فإن الإدغام حسنٌ، لأن حرف المد بمنزلة متحركٍ في الإدغام.(١)

وفي موضع آخر يقول: "وإذا قلت مررتُ بوَليّ يَزيدَ، وعَدُوٍّ وَليدٍ، فإن شئت أخفيتَ وإن شئت بيَّنت، ولا تُسكن، لأنك حيث أَدغمت الواو في عَدُوّ والياء في وَلِيّ فرفعت لسانك رفعةً واحدة ذهب المد."(٢) ويعلل سيبويه هذه الظاهرة في "هذا باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه"، مستشهداً برأي الخليل، فيقول:

والتضعيف أن يكون آخرَ الفعل حرفان من موضعٍ واحد، وذلك نحو رَدَدتُ... فإذا تحرك الحرفُ الآخرُ فالعرب مجمعون على الإدغام، وذلك فيما زعم الخليل أَولى به؛ لأنه لما كانا من موضع واحد ثَقُلَ عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رَفعة واحدة.(٣)

وقد استقى بعض النحاة العرب تعبير سيبويه "أن يرفعوا رفعة واحدة" في تفسيرهم لظاهرة الإدغام، فقد استخدم المبرد نفس التعبير إذ يقول في "هذا باب إدغام المثلين":

اعلم أن الحرفين إذا كان لفظهما واحد فسكن الأولُ منهما فهو مدغم في الثاني. وتأويل قولنا (مدغم) أنه لا حركة تفصل بينهما، فإنما تعتمد لهما باللسان اعتمادةً واحدةً، لأن المخرج واحد، ولا فَصلَ. وذلك قولك: قطَّع وكسَّر... فهذا معنى الإدغام. فإذا التقى حرفان سواء في كلمة واحدة، والثاني منهما متحرك ولم يكن الحرف ملحقاً،

---

(١) سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج ٤، ص ٤٣٧.

(٢) المرجع السابق، ج ٤، ص ٤٤٢.

(٣) المرجع السابق، ج ٣، ص ص ٥٢٩ – ٥٣٠.

وقد جاوز الثلاثة أو كان منها على غير (فَعَل). أو ما ليس على مثال من أمثلة الفعل وجب الإدغام، متحركاً كان أو ساكناً. لأن الساكن على ما وصفت لك والمتحرك إذا كان الحرف الذي بعده متحركاً أُسكن، ليرفع اللسان عنهما رفعةَ واحدة، إذا كان ذلك أخفَّ، وكان غير ناقص معنى، ولا ملتبس بلفظ.(١)

كما استخدم ابن يعيش المصطلح في شرحه، إذ يقول:

فالإدغام ضرورة لأن الأول اتصل بالثاني من غير إرادة لذلك، ألا ترى أن إسكان الأول لم يكن للإدغام بل للجازم فوجد شرط الإدغام بحكم الاتفاق من غير قصد وذلك بأن اعتمد اللسان عليهما اعتمادة واحدة لأن المخرج واحد ولا فصل.(٢)

واستخدمه ابن السراج أيضاً، إذ يقول: "هو وصلك حرفاً ساكناً بحرف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد، ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة ويشتد الحرف".(٣)

والأرجح أن شيوع هذه العبارة "ارتفاع اللسان عنهما رفعة واحدة" عند النحاة العرب هو ما جعل ابن العبري ينقلها كما هي.

٢ ــ صُحهوهلا "الحدث أو المصدر"

(١) المبرد، مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ٣٣٣.

(٢) ابن يعيش، مرجع سبق ذكره، ج ١٠، ص ١٢١.

(٣) أبو بكر محمد بن السراج، **الأصول**، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧)، ج ٣، ص ٤٠٥.

يستخدم ابن العبري مصطلح ܗܘܕܬܐ "الحدث"،[٤] بمعنى المصدر، ليحاكي به المصطلح الذي ورد عند سيبويه في أكثر من موضع، والذي يرى أن المصادر هي أصل الأفعال، وبالتالي استخدم مصطلح الحدث الذي يُشتق من المصدر، على حد قوله في تعريفه: "اعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه، لأنه إنما يُذكر ليدل على الحَدَث. ألا ترى أن قولك: قد ذهب بمنزلة قولك: قد كان منه ذهاب..".[١] وقد عبر ابن العبري عن هذا المعنى بشكلين مختلفين، ففي كتاب **المدخل**، استخدم مصطلحاً واحداً وهو ܗܘܕܬܐ للدلالة على معنى الحدث والمصدر معاً. وفي كتاب **الأشعة**، استخدم مصطلحاً آخر وهو ܒܗܪܬܐ بمعنى "المصدر"، بجانب مصطلح ܗܘܕܬܐ بمعنى "الحدث"، مما يُفيد تمييزه بين المصطلحين، إذ يقول في تعريف المصدر: ܗܘ ܕܒܗܪܬܐ ܐܡܪ̈ܝ. ܠܐ ܗܘ ܗܘ̈ܕܬܐ ܐܠܐ ܗܘ ܕܟܠ ܗܘܕܬܐ ، "اسم المصدر هو كل اسم معنى يأتي منه فعل الحدث".[٢]

---

[٤] مصطلح ܗܘܕܬܐ هو اسم مشتق من الفعل ܗܘܕ بمعنى "حَدَثَ وزارَ وفعلَ وصنعَ"، ويأتي المصدر منه ܗܘܕܬܐ بمعنى "عمل وفعل وحدث وزيارة ومصدر وعمل الأفعال"، ويؤكد القرداحي استخدام بعض النحويين لهذا المصطلح للدلالة على المصدر، إذ يقول: "ܡܥܒܕܐ ܗܘܕܬܐ "اسم الحدث" عند بعض النحويين عبارة عن المصدر". انظر: القرداحي، **اللباب**، ص ص ٨٢٤، ٨٢٥.

[١] سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ٣٤.

[٢] Moberg, op. cit. p.46.

وجدير بالذكر، أن الزمخشري أكد ما سبق عندما أشار إلى أن مصطلح الحدث من مصطلحات سيبويه، إذ يقول: "المفعول المطلق هو المصدر، سُمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه، ويسميه سيبويه الحدَث والحدثان وربما سماه الفعل".[٣]

ومن ثم جاء تفسير ابن يعيش لهذا المصطلح على النحو التالي:

اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود... "وإنما سُمي مصدراً لأن الفعل صَدر عنه" وأُخذ منه ولهذا قيل للمكان الذي يصدُر عنه الابل بعد الري مصدر كما قيل مورد لمكان الورود، "ويسميه سيبويه الحدث والحدثان" وذلك لأنها أحداث الأسماء التي تحدثها والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون، "وربما سماه الفعل" من حيث كان حركة الفاعل، واعلم أن الأفعال مشتقة من المصادر كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ولذلك قال لأن الفعل صدر عنه... ومما يدل على أن المصادر أصل وأن الأفعال مشتقة منها أن الفعل يدل على الحدث والزمان ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلت على ما في الأفعال من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول وكذلك كل مشتق يكون فيه الأصل وزيادة المعنى الذي اشتق له فلما لم تكن المصادر كذلك علم أنها ليست مشتقة من الأفعال.[١]

وفضلاً عن ذلك، استعان ابن العبري بدلالة مصطلح الحدث، كما اتضح من خلال المقارنة التي قدمها بالكرشونية مستشهداً بنماذج سيبويه نفسها، إذ يقول:

ܐܚܕܡ ܠ ܐܚܪ̈ܢ ܚܕ ܐܡܠ ܐܠܟ̈ܣ ܐܚ̈ܕ̈ܬ ܐܚ̈ܕ̈ܢܐ

[٣] الزمخشري، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

[١] ابن يعيش، مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ١١٠.

ܘܐܠܡܨܕܪ ܝܕܟܪ ܠܐܚܕ ܬܠܬܗ ܐܫܝܐ: ܐܡܐ ܠܬܐܟܝܕ ܐܠܦܥܠ ܡܬܠ ܐܟܠܬ ܐܟܠܐ. ܘܐܡܐ ܠܒܝܐܢ ܐܠܢܘܥ ܛܪܒܬ ܛܪܒ ܐܠܣܘܛ: ܘܐܡܐ ܠܥܕܕ ܐܠܡܪܐܬ. ܡܬܠ ܛܪܒܬ ܛܪܒܬܝܢ. ܘܩܕ ܝܕܟܪ ܦܝ ܐܠܥܪܒܝܗ ܠܠܚܐܠ ܐܝܛܐ ܡܬܠ: ܩܬܠܬܗ ܨܒܪܐ.

اعلم أن المصدر عند أهل اللغة السريانية والعربية يُذكر لأحد ثلاثة أشياء، إما لتأكيد الفعل مثل: **ܐܟܠܬ ܐܟܠܐ** "أكلتُ أكلاً"، وإما لبيان النوع مثل: **ܛܪܒܬ ܛܪܒ ܐܠܣܘܛ** "ضربتُ ضرب السوط"، وإما لعدد المرات مثل: **ܛܪܒܬ ܛܪܒܬܝܢ** "ضربتُ ضربتين"، وقد يُذكر في العربية للحال أيضاً مثل: **ܩܬܠܬܗ ܨܒܪܐ** "قتلته صبراً".[٢]

وفي هذا السياق، يرى ابن العبري أن هناك اتفاقاً بين اللغتين العربية والسريانية من حيث دلالة المصدر، إذ يأتي المصدر فيهما إما للتأكيد أو لبيان النوع أو العدد، بينما يشير إلى وجود وظيفة أخرى للمصدر في اللغة العربية، وهي الدلالة على الحال. ويُعتبر هذا القول إنعكاساً لرأي سيبويه، إذ يقول في "باب ما يكون من المصادر مفعولاً":

وإنما يجيء ذلك على أن تبين أيَّ فعلٍ فعلتَ أو توكيداً ... وتقول على قول

(٢) ابن العبري، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

السائل: كم ضربةً ضُرِبَ به، وليس في هذا إضمار شيءٍ سوى كَمْ والمفعولُ كَمْ، فتقول: ضُرِبَ به ضربتانِ، وسير عليه سَيرتانِ، لأنه أراد أن يبين له العدّة، فجرى على سعة الكلام والاختصار، وإن كانت الضربتان لا تُضربَان، وإنما المعنى: كَمْ ضُرِب الذي وقع به الضَّربَ من ضربةٍ...ومما يجيء توكيداً ويُنْصَبُ قوله: سيرَ عليه سَيراً، وانطُلِقَ به انطلاقاً، وضُرِبَ به ضرباً، فيُنصَبُ على وجهين: أحدهما على أنه حال، على حد قولك: ذُهب به مشياً، وقُتِلَ به صَبراً. وإن وصفته على هذا الحد كان نصباً، تقول: سيرَ به سيراً عنيفاً، كما تقول: ذُهبَ به مشياً عنيفاً".(١)

ويورد سيبويه باباً لعرض هذا الموضوع، وهو "باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمرُ فانتصب لأنه مرفوعٌ فيه الأمر"، وفيه يقول "وذلك قولك: قَتلتُه صبراً، ولقيته فُجاءةً ومفاجأةً، وكِفاحاً ومكافَحةً، ولقيته عِياناً، وكلّمتهُ مُشافَهةً، وأتيتهُ رَكَضا وعَدواً ومَشياً، وأخذتُ ذلك عنه سَمعاً وسَماعاً. وليس كل مصدرٍ وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضَعُ هذا الموضعَ؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعلِ إذا كان حالاً".(٢)

وقد استشهد ابن العبري ببعض نماذج سيبويه إذ يذكر بالكرشونية: "وقد يُذكر في العربية للحال أيضاً مثل: ܩܛܠܬܗ ܪܓܠ "قتلته صبراً".(٣)

ويرد هذا الرأي عند المبرد أيضاً، في "باب ما يكون من المصادر توكيداً"، إذ

---

(١) سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ص ٢٢٩ – ٢٣١.

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص ٣٧٠.

(٣) ابن العبري، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

يقول: "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده، فيكون حالاً، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءَه، وذلك قولُهم: قتلته صَبراً. إنما تأويلُه: صابراً أو مُصبراً".(٤)

ويأتي شرح السيْرافي لكلام سيبويه بشكل أكثر تحديداً إذ يقول:

اعلم أن المصادر على ثلاثة أنحاء: فنحوُ منها يدل على نوع المصدر فقط، كقولك: "ضَرَبَ زيدُ ضَرْباً" و "قَعَدَ قُعوُداً"، فضرباً وقعوداً يدلان على نوع الضرب والقعود، ولا يدلان على مرة، ولا مرتين، ولا على صفةٍ دون صفة. والنحو الثاني: يدل على الكمية والعدد، كقولك: "قَعَد زيدُ قَعْدَتينِ" و"ضَرَبَ زَيدُ عَمْراً ضَرْبَةً". والضرب الثالث: يدل على كيفية المصدر، كقولك: "قَعَدَ القُرْفُصَاءَ" و"اشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ"... و"قَعَدَ قِعْدَةَ سَوْءٍ"، وذلك أن القُرفصاء هو ضرب من القعود على وصف لا يقع على كل قعود، وهو أن يقعد مجتمعاً متداخلاً، وتقديره: قعد القعود القرفصاءَ، فحذف القعودَ، وأقام القُرفُصاء مقامه.(١)

ويتكرر هذا المعنى أيضاً عند ابن يعيش إذ يقول:

المصدر يُذكر لتأكيد الفعل نحو قمتُ قياماً، وجلستُ جلوساً، فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على مادل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فعلك ألا ترى أنك إذا قلتَ ضربتُ دل على جنس الضرب مبهماً من غير دلالة على كميته أو كيفيته،... ويُذكر لزيادة فائدة على ما في الفعل نحو قولك ضربتُ ضربةً وضربتين، فالمصدر ههنا قد

(٤) المبرد، مرجع سبق ذكره، ج ٣، ص ص ٢٣٣ – ٢٣٤.

(١) السيرافي، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ص ٢٨٠ – ٢٨١.

دل على الكمية، لأن بذكره عرفت عدد الضربات ولم يكن ذلك معلوماً من الفعل، ومثله في زيادة الفائدة ضربتهُ ضرباً شديداً، وقمتُ قياماً طويلاً أفدت أن الضرب شديد والقيام طويل... كما تقول في الأزمنة سرتُ يوماً وليلةً، فيكون لها مقدار معين.[٢]

ويتضح مما سبق أن مفهوم المصدر عند ابن العبري يتفق ومفهومه عند النحاة العرب وفي مقدمتهم سيبويه.

٣ ـ (ܥܕܝ ܘܠܐ ܥܕܝ) " التي تتعدّى والتي لا تتعدّى"

يستخدم ابن العبري مصطلح ܥܕܝ ܘܠܐ ܥܕܝ "المتعدي وغير المتعدي"[٣] في كتابه **المدخل** ليدل به على المصطلح العربي كما جاء عند سيبويه. إلا إنه في كتاب **الأشعة** يستخدم مصطلحاً مختلفاً وهو: ܡܠܐ ܕܡܬܥܕܝ ܘܠܐ ܡܬܥܕܝ "الأفعال اللازمة والمتعدية".[٤] ويفسر ابن العبري معنى المصطلح بالكرشونية قائلاً:

ܐܦܥܐܠ ܐܝܬܗܘܢ ܐܚܕ ܡܬܥܕܝ: ܐܝܢ ܕܡܬܥܕܝ ܐܝܢ ܕܠܐ ܡܬܥܕܝ ܐܝܢ ܕܡܬܥܕܝ ܐܝܢ ܕܠܐ ܡܬܥܕܝ ܗܟܝ: "الأفعال تنقسم إلى قسمين:

---

[٢] ابن يعيش، مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ١١١.

[٣] يستخدم ابن العبري مصطلح ܥܕܝ "التي تتعدّى" وهو صيغة الحاضر المسندة إلى ضمير الغائبات، من فعل ܥܕܐ بمعنى "مضى وتعدى وتجاوز وعبر وزال وذهب"، ليعبر به عن معنى التعدية، ويستخدمه مسبوقاً بلا النافية بمعنى "غير المتعدي". انظر: القرداحي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٥٠ – ٨٥٢.

[٤] Moberg, op. cit. p. 92.

لازم ومتعدٍ، اللازم مثل: ܩܳܡ "قام"، و ܝܬܰܒ "جلس"، والمتعدي مثل: (ܡܚܰ) "ضرب".[١]

ثم يشرح هذا الرأي بقوله:

ܝܬܰܒ ܦܛܪܘܣ "جلس بطرس" يعني أن بطرس هنا هو الذي قام بالفعل، ولذلك فالفعل متضمن فيه أي أنه مكتفٍ بذاته ولا يحتاج إلى اسم آخر، وعندما تقول: ܪܚܡ ܦܛܪܘܣ ܠܘܩܐ "أحب بطرس بولس"، فهذا يعني أن الفعل تجاوزه أي أن الفعل انتقل من بطرس إلى بولس.[٢]

والمقصود هنا أن الفعل اللازم هو الفعل غير المتجاوز إلى مفعول، والفعل المتعدي هو ما يتجاوز الفاعل إلى مفعول به، ولذلك كان اختيار ابن العبري لمصطلح "**حُتُّ التي تتعدّى**" مناسباً لمعنى التعدية أو التجاوز، ويتشابه هذا المعنى مع ما ذكره سيبويه.

ويولي سيبويه اهتماماً كبيراً لظاهرة التعدي واللزوم، ويستفيض في شرحها في كتابه.[٣] فتحت عنوان "هذا باب الفاعل الذي يتعداهُ فعله إلى مفعولين"، يقول سيبويه: "... ليس كل فعل يتعدَّى الفاعلَ ولا يتعدَّى إلى مفعولين"،[٤] أي أن

---

[١] ابن العبري، **المدخل**، هامش ص ٤٦.

[٢] المرجع السابق، ص ٤٦.

[٣] سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ص ٣٣ – ٧٣.

[٤] المرجع السابق، ج ١، ص ٣٩.

الأفعال تنقسم إلى قسمين، أفعال متعدية وأفعال غير متعدية، كما تنقسم الأفعال المتعدية إلى قسمين: أفعال تتعدى مفعولاً واحداً وأفعال تتعدى مفعولين.

ويتشابه قول ابن العبري بشكل أكبر مع رأي السيْرافي، الذي يقول:

كما كان الفعل في الأصل على ضربين منه ما يتعدى نحو: "ضرب زيدٌ عمراً"، ومنه ما لا يتعدى نحو: جلس وقام، وهذا معنى قوله: "كما أنه ليس كل فعل يتعدى الفاعل"، وقوله: "ولا يتعدى إلى مفعولين" كأنه قال: ولا كل فعل يتعدى إلى مفعولين، بل منه ما يتعدى إلى مفعول، ومنه ما يتعدى إلى مفعولين".[١]

وقد شاع هذا التقسيم عند النحاة العرب، فيذكر الزمخشري "ومن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي"،[٢] ويفسر ابن يعيش هذا بقوله:

اعلم أن الأفعال على ضربين متعدٍ وغير متعدٍ، فالمتعدي ما يفتقر وجودُه إلى محل غير الفاعل، والتعدي التجاوز، يُقال عدا طوره أي تجاوز حده، أي أن الفعلَ تجاوز الفاعل إلى محلٍّ غيره وذلك المحل هو المفعول به، وهو الذي يحسنُ أن يقعَ في جواب بمن فعلتَ قيُقال فعلتُ بفلان، فكلُّ ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل فهو متعدٍ....[٣]

ويتبين مما سبق أن ابن العبري يحاكي المصطلح العربي كما ورد عند سيبويه والزمخشري وابن يعيش، كما يحاول الاستعانة بما قدموه من تعريفات،

---

[١] السيرافي، مرجع سبق ذكره، ج ٢ ، ص ص ٣١٢ – ٣١٣.

[٢] الزمخشري، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٧.

[٣] ابن يعيش، مرجع سبق ذكره، ج ٧، ص ٦٢.

ومما يدل على ذلك هذا التشابه الواضح بين تعريف ابن يعيش وابن العبري لمفهوم التعدي.

٥ـ ܡܗܘܟܟܢܘܬܐ "تخصيص الأسماء"

يستخدم ابن العبري مصطلح ܡܗܘܟܟܢܘܬܐ "تخصيص الأسماء"[٤] للإشارة إلى "تعريف الأسماء"، وذلك محاكاة لما ورد عند سيبويه في هذا الخصوص. ويؤكد ابن العبري ذلك بالكرشونية، إذ يقول: ܥܠ ܡܗܘܟܟܢܘܬ ܫܡܗܬ ܕܐܣܡܐ "في تعريف الأسماء وتخصيصها". بيد أنه لم يستخدم هذا المصطلح في كتابه **الأشعة**، بل استخدم مصطلحاً آخر وهو: ܒܝܫܘܬܐ ܕܫܡܗܬ بمعنى "الخاصّية المُشَخِّصة للإسم". أما في كتاب **المدخل**، فلم يقتصر ابن العبري على استخدام المصطلح فحسب بل استخدم دلالته أيضاً كما وردت عند سيبويه، إذ يقول:

الاسم يُعرف بخمسة أنواع وهي: الاسم الجامد أي اسم الذات، واسم الإشارة

---

[٤] يرد مصطلح ܡܗܘܟܟܢܘܬܐ "تخصيص الأسماء" وهو اسم مشتق من الفعل المضعف ܟܟܠ بمعنى "ذلّل وحقر وسهّل وقلّل ودلّ وأعلم وعرّف وميّز وخصص وعيّن". انظر: القرداحي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٦١ – ٢٦٢، وأوجين منا، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨.

وعلاقة الإضافة والنسبة وإسناد الضمير ܠܗ "لـه"[1] للفعل اللازم كما تقول: ܫܡܥܘܢ "سقراط"، و ܐܦܠܛܘܢ "أفلاطون"، ܐܪܣܛܘ "نواطيس"، و ܗܢܐ "هذا"، و ܗܠܝܢ "هؤلاء"، و ܗܘ "هذه"، و ܗܠܝܢ "أولئك- للغائبات"، و ܒܝܬ ܝܥܩܘܒ "بيت يعقوب"، و ܟܐܣ ܒܢܝܡܝܢ "كأس بنيامين"، و ܣܦܪ ܡܘܫܐ "كتاب موسى"، و ܣܦܪ ܙܒܘܪܐ "كتاب بريامين"، و ܐܬܐ ܠܗ ܠܡܕܝܢܬܐ "وجاء إلى المدينة"، و ܣܠܩ ܠܗ ܠܐܪܟܬܐ "صعد للسفينة"، و ܣܠܩ ܠܛܘܪܐ "صعد الجبل"، و ܥܒܪ ܠܐܪ ܙܪܕܢ "عبر يسوع النهر. وتلك هي العلامات* التي تجعل الأسماء مُعرّفة. أسماء الإضافة والنسبة* هي التي تُضاف لبعضها. أي ܒܝܬ ܠܐ ܝܥܩܘܒ "البيت بالنسبة ليعقوب"، و ܟܐܣ ܠܐ ܒܢܝܡܝܢ "الكأس بالنسبة لبنيامين".. و ܣܦܪ ܠܐ ܡܘܫܐ "الكتاب بالنسبة لموسى"*وعندما يُضاف ضمير ܠܗ "له" فهو يدل على الفعل الذي قام به الفاعل [اسم الذات] أكثر من التعريف والتخصيص، كما يضاف حرف الهاء للاسم الدال على الحدث، وهذا ما يدل على التعريف.[2]

وتتشابه هذه العلامات مع تلك التي ذكرها سيبويه في "باب مجرى نعت

---

[1] من خواص الفعل اللازم في اللغة السريانية أنه يجوز أن يُزاد معه ضمير فاعله مقروناً باللام، مثل: ܐܬܐ ܠܗ "أتى"، للتأكيد. انظر: يوسف داود: مرجع سبق ذكره، ج٢ ، ص ٢٣٢.

[2] ابن العبري، **المدخل**، ص ص ١٤، ١٥.

المعرفة عليها"، إذ يقول:

فالمعرفةُ خمسةُ أشياءَ: الأسماءُ التي هي أعلامٌ خاصةً، والمضاف إلى المعرفة، إذا لم ترد معنى التنوين، والألفُ واللامُ، والأسماءُ المبهمةُ، والإضمارُ. فأما العلامةُ اللازمةُ المختصَّةُ فنحو زَيْدٍ وعَمْرو، وعبدِ اللهِ، وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفةً لأنه اسمٌ وقع عليه يُعرَفُ به بعينه دون سائر أُمته. وأما المضاف إلى المعرفة فنحو قولك: هذا أخوك، ومررتُ بأبيك، وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفةً بالكاف التي أضيف إليها، لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمّته. وأما الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته... وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وذلك وتلك وذانك وتانك وأولئك وما أشبه ذلك. وإنما صارت معرفةً لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمّته... وأما الإضمار فنحو: هو، وإياهُ، وأنتَ وأنا، ونحن، وأنتم، وأنتنّ، وهنّ وهم وهي والتاء التي في فعَلتُ وفعلَتْ وفعلْتِ... وإنما صار الإضمارُ معرفة لأنك إنما تضمرُ اسماً بعد ما تعلم أن من يُحدَّثُ قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئاً يعلمه.[1]

ويتضح من التعريف السابق أن سيبويه يستخدم معنى تخصيص الأسماء مرادفاً لمعنى تعريف الأسماء، كما يتضح هذا أيضاً في: "هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاصُ شائعاً في الأمة"، بقوله "إذا قلتَ هذا زيدُ فزيد اسم لمعنى قولك هذا الرجلُ إذا أردتَ شيئاً بعينه قد عرفه المخاطَبُ بحِلْيته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختُصَّ به دون من يَعرف".[2]

---

[1] سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ص ٥، ٦.

[2] المرجع السابق، ج ٢، ص ٩٣.

ويُشير السيْرافي إلى هذا المعنى أيضاً في تفسيره لكتاب سيبويه، فيقول: "الأسماء التي ذكرها سيبويه معارف هي أعلام للأجناس التي ذكرها، كزيد وعمرو... إلا أن اسم زيد يختص شخصاً بعينه دون غيره، وأسماء الأجناس يختص كل اسم منها جنساً. وكل شخص من الجنس يقع عليه الاسم الواقع على الجنس".[٣]

وهكذا، فقد استخدم سيبويه مصطلحات مثل: خاصة، أو خواص الاسم، أو الاسم الخاص ليدل على تعريف الاسم وتخصيصه، أي ما يخص الاسم دون الفعل أو الحرف، كما كرر هذه المصطلحات في أكثر من موضع، إذ يقول في: "الأسماء التي هي أعلام خاصة"، و"أما العلامة اللازمة المختصة". ويذكر في موضع آخر: "فالنكرة تُعرف بالألف واللام والإضافة، وبأن يكون عَلَماً، والشيء يُختصّ بالتأنيث فيُخرَج من التذكير، كما يُخرَج المنكور إلى المعرفة".[١]

وقد فهم ابن العبري علامات الاسم عند سيبويه على أنها خصائص الاسم، فاستخدم مصطلح "خصائص" أو "خواص" ليكون مرادفاً لمصطلح "تعريف الاسم". وبالإضافة إلى ذلك، يشير ابن العبري إلى أن الاسم يُعرَّف بخمس خصائص أو علامات، على النحو الذي ساقه سيبويه، ويحاول الملاءمة بين علامات تعريف الاسم في كلٍ من السريانية والعربية. إلا إنه لم يتطرق إلى علامة التعريف "الألف واللام"، لأنها تدل في السريانية على التعريف والتنكير معاً.

---

[٣] المرجع السابق، ج٢، ص ٩٣، هامش ٢.

[١] المرجع السابق، ج ٣، ص ٢٤٢.

وقد تبنى النحاة العرب أيضاً مفهوم سيبويه لهذه العلامات، فاستخدموا مصطلح الخصائص للدلالة على علامات تعريف الاسم. وفي هذا السياق يقول الزمخشري: "الاسم هو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران وله خصائص منها جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف عليه والجر والتنوين والإضافة".[٢] وفي شرح ابن يعيش للزمخشري يقول:

الخصائص جمع خصيصة وهي تأنيث الخصيص بمعنى الخاص ثم جُعلت اسماً للشيء الذي يختص بالشيء ويلازمه فيكون دليلاً عليه، وإمارة على وجوده كدلالة الحد، إلا إن دلالة العلامة دلالة خاصة، ودلالة الحد دلالة عامة... ومن خواص الاسم الإضافة... وذلك مختص بالأسماء إذ الغرض من الإضافة الحقيقية التعريف ولا معنى لتعريف الأفعال ولا الحروف.[٣]

٦ـ هەژمار "التمييز"

يستخدم ابن العبري مصطلح **هەژمار** "التمييز" للدلالة على تمييز الأسماء وتبيينها،[١] أي تمييز العدد أو بيانه، وبالتالي يحاكى المصطلح العربي كما ورد عند سيبويه. وكما كان الحال في موضوعات سابقة، فإن ابن العبري لم يستخدم مصطلح التمييز في كتاب **الأشعة**، كما لم يُخصص له باباً مستقلاً، ولكنه استفاد

---

[٢] الزمخشري، مرجع سبق ذكره، ص ٦.

[٣] ابن يعيش، مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ص ٢٤ – ٢٥.

[١] يستخدم ابن العبري مصطلح **هەژمار** "التمييز" وهو اسم مشتق من الفعل المضعف **ژمر** بمعنى "فصَّل وميَّز وبيَّن وأوضح وعيَّن وشرح وخصص وغيره". انظر: القرداحي، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦٣، أوجين منا، مرجع سبق ذكره، ص ٦١٥.

من دلالة المصطلح كما ورد عند سيبويه، موضحاً ذلك بالكرشونية في مقارنته بين استخدام المصطلح في السريانية والعربية، إذا أنه يُفيد في اللغتين تمييز الأعداد والمقادير، فيقول ابن العبري:

احكم ل محمد الحمد حب امل الحكمة الحمنامه
ماحدحه لجكس اللاساه حكمها مع حكم: ماحسما.
ماحمؤ ما ماك حب الاحداو: ماحمعاومنا: الا انهُ حب امل
الحكمة الحدحه ه الحبو ما حم اس حمنا الحد لهمدة
ماهحتم.مكمم ه وحو حكلا لا سلكمة حما الحد وحنما-
اه- حجنما؟: هامما الحمنامم هلا سرؤم الحمس ه
حبو مكحم: ماما ه الحبو هسه مهكمم: ما حمما
مهموا مس حمنا حمحتم هكبم مهه لحا: مهمجه مع
كمكمة واوحا حمؤ مهتم اوحمم: مما حاحه وحو. ماما
الحمعاومنا هكمم لحكمة الهند: مممهمس مهمام
مهحملا: امما الحممهمس هسه مهكمم: مهما اوزمة
وُمنحكما سما لحكمم امتم: مهكمة اوحد امتم: مما حاحلا
وحو ماما الحمحلا هسه مهكمم: مهما لحسمه وهكمهم

ܚܡܫܐ ܣ ܠܟܠܡ ܚܘܒ ܘܥܣܪܐ ܥܠܡ ܚܘܒ ܥܣܐ: ܗܐܐ ܟܥܣܪ ܥܣ ܥܣܪ: ܗܐܥܣ ܠܟܠܡ ܘܥܣܐ: ܥܟܣܐ ܠܐ ܐܪܒ ܥܣܐ ܗܐ ܚܟܟܡܐ ܘܒܬ: ܥܢܐ"

اعلم أن معنى التمييز عند أهل اللغة السريانية والعربية لتخليص الأجناس بعضها من بعض وتبيينها، وكثيراً ما يأتي بعد الأعداد، والمقادير، إلا إنها عند أهل اللغة العربية في العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة وتسعين، ولهم في ذلك علل لا حاجة بنا إلى ذكرها. فأما السريانيون فلا يحصرون التمييز في عدد معلوم، وأما في العدد فنحو قولهم: ܐ ܥܥܐ ܗܗܘܐ ܣ ܚܥ ܚܗܚܬ ܥܟܒ ܗܗ ܟ "وإذا الشمس والقمر وأحد عشر كوكباً ساجدة لي"[1] وܗܗܥ ܥ ܥܥܐ ܘܐܘܐ ܟܥ ܥܗܚ ا "رجعوا من غور الأرض بعد أربعين يوماً"، وما أشبه ذلك، وأما المقادير فتكون ثلاثة أضرب: ممسوح وموزون ومكيل، أما الممسوح فنحو قولهم: ܗܗܐ ܐܘܚ ܘܢܟܐ ܣ ܠܟܠܡ ܐܬ "وكان طول الخيمة الواحدة ثلاثون ذراعاً"، ܗܗܥ ܐܘܟ ܐܬ "وعرضها أربع أذرع"[2] وما شاكل ذلك. وأما المكيال فنحو قولهم: ܗܗܐ ܟܥܗ ܘܥܟܥܗ ܚܗܚ ܣ

---

[1] سفر التكوين ٣٧: ٩. وقد كتب ابن العبري هذا الجزء بالكرشونية وأتى بنماذج من السريانية.

[2] سفر التثنية ٣: ١١.

ܠܚܡ ܚܕܐ ܘܫܬܝܢ ܡܐܐ ܚܕܐ ܫܬܐ "وكان خبز سليمان في اليوم الواحد ثلاثون مكيال حنطة، وستون مكيال قمح"، وأما الموزون فنحو قولهم: ܐܫܬܘ ܠܗ ܠܚܡ ܘܫܠܬܐ "فجعلوا له ثلاثين من الفضة"[٣] ܠܡܢܐ ܠܐ ܐܙܕܒܢ ܗܕܐ ܛܒܐ ܒܬܠܬ ܡܐܐ ܕܝܢܪ "لماذا لم يُبع هذا الطيب بثلثمئة دينار"[٤] الخ...[٥]

ويوضح ابن العبري هنا أن التمييز يعتبر تبييناً للعدد، وهو ما يأتي بعد الأعداد والمقادير، وذلك كما ذكر سيبويه، إلا إنه في اللغة العربية يُحدد بعدد معين، أما في اللغة السريانية فلا يُقتصر على عدد معلوم.

ورغم أن سيبويه لم يخصص باباً بعنوان التمييز، فقد تناوله في أبواب عدَّة، مثل "باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير"،[٦] و"باب الأسماء التي توقع على عدَّة المؤنث والمذكر لتبيِّن ما العدد إذا جاوز الاثنين والثِّنتينِ إلى أن تَبلَغ تِسعةَ عَشَرَ وتِسْعَ عَشْرَةَ".[٧] ويقول في موضع آخر: "فإن الأسماء التي تبين بها عدّتَه مؤنَّثةٌ".[٨] ويذكر أيضاً: "وكذلك هو إلى التسعين فيما يَعملُ فيه ويبيَّن به

---

[٣] إنجيل متى ٢٦: ١٥.

[٤] إنجيل يوحنا ١٢: ٥.

[٥] ابن العبري، **المدخل**، ص ص ٢٤- ٢٦.

[٦] سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ١٧٤.

[٧] المرجع السابق، ج ٣، ص ٥٥٧.

[٨] المرجع السابق، ج ٣ ص ٥٥٧.

من أيِّ صنفٍ العددُ".[١] ويفسر هذا بقوله: "فإن جئت بالأسماء التي تبيَّنُ بها العدةِّ أجريتَ الباب على التأنيث في التثليث إلى تِسْعَ عشرةَ".[٢] وفي "باب ما يَنصِبُ نصْب كَمْ إذا كانت منوّنةً في الخبر والاستفهام"، يقول:

وذلك ما كان من المقادير، وذلك قولك: ما في السماء موضع كفّ سحاباً، ولي مثلُه عبداً... فمثل بمنزلة عشرين والمجرور بمنزلة التنوين لأنه قد منع الإضافة كما منع التنوين.... وزعم الخليل رحمه الله أن المجرور بدلٌ من التنوين، ومع ذلك أنك إذا قلت لي مثلُه فقد أبهمتَ، كما أنك إذا قلت لي عشرون فقد أبهمت الأنواعَ، فإذا قلت درهماً فقد اختصصتَ نوعاً، وبه يُعرَفُ من أي نوع ذلك العدد. فكذلك "مِثلهُ" هو مبهَم يقع على أنواع: على الشجاعة، والفروسة والعبيد. فإذا قال عَبْداً فقد بيّن من أي أنواع المِثلُ. والعبدُ ضربٌ من الضروب التي تكون على مقدار المِثلِ، فاستخرج على المقدار نوعاً".[٣]

وقد تبنى النحاة العرب قول سيبويه في تبيين أسماء العدد، وفسروا التبيين على أنه تمييز للعدد، إذ خصص المبرد باباً لهذه الظاهرة قائلاً: "هذا باب التبيين والتمييز"، مفسراً معنى التمييز بقوله: "اعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره... فمعناه أن يأتي مبيناً عن نوعه، وذلك قولك: عندي عشرون درهماً، وثلاثون ثوباً".[٤]

---

[١] المرجع السابق، ج ١، ص ٢٠٧.

[٢] المرجع السابق، ج ٣، ص ٥٦١.

[٣] المرجع السابق، ج٢، ص ص ١٧٢ – ١٧٣.

[٤] المبرد، مرجع سبق ذكره، ج ٣، ص ٣٢.

وبالإضافة إلى ذلك، خصص الزمخشري فصلاً للتمييز جاء فيه: "ويقال له التبيين والتفسير وهو رفع الابهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته".[٥] وفسره ابن يعيش على النحو التالي:

"اعلم أن التمييز والتبيين واحد والمراد به رفع الابهام وإزالة اللبس، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فيها فتنبه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض ولذلك سمي تمييزاً وتفسيراً... وكانت جنساً لأن الغرض تخليص الأجناس بعضها من بعض".[١]

كما استفاد النحاة العرب من جملة سيبويه "وذلك ما كان من المقادير"، وصنفوا تلك المقادير إلى مكاييل ومساحة وعدد ووزن ومقياس، وهذا ما وصفه الزمخشري بقوله:

وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقداراً كيلاً كقفيزان أو وزناً كمنوان أو مساحةً كموضعُ كف أو عدداً كعشرون أو مقياساً كملؤه".[٢] ويُفسر ابن يعيش أنواع تمييز المفرد التي وردت عند الزمخشري كما يلي: "والمقدار هو المقابل للشيء يعدله من غير زيادة ولا نقصان والمقادير أربعة أضرب مكيل وموزون وممسوح ومعدود.[٣]

وخلاصة القول إن ابن العبري استفاد من مفهوم سيبويه للأسماء التي تقع

---

[٥] المبرد، مرجع سبق ذكره، ج ٣، ص ٣٢.

[١] ابن يعيش، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ٧٠.

[٢] الزمخشري، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦.

[٣] ابن يعيش، مرجع سبق ذكره، ج٢، ص ٧٢.

لبيان العدد فاستخدم مصطلح التمييز أو التبيين، الأمر الذي استفاد منه النحاة العرب أيضاً. كما استفاد ابن العبري من دلالة المصطلح التي وردت عند النحاة العرب، وهو ما تجلى في التشابه بين قول ابن العبري وابن يعيش في أن الغرض من التمييز هو تخليص الأجناس بعضها من بعض، بل وتشابه رأيهما أيضاً في أنواع المقادير رغم اختلاف عددها عند كل منهما، فقد عدَّها ابن يعيش أربعة أنواع، وهي: مكيال وموزون وممسوح ومعدود، أما ابن العبري فعدَّها ثلاثة فقط، وهي: ممسوح وموزون ومكيال.

٧ـ ܬܘܣܦܐ "الإضافة"

يمثل مصطلح ܬܘܣܦܐ "الإضافة"،[1] الذي يستخدمه ابن العبري بمعنى إضافة اسم إلى آخر، صورةً أخرى من صور محاكاة المصطلح العربي. والملاحظ أن إبن العبري يستخدم مصطلحاً آخر في كتاب **الأشعة**، وهو

---

[1] يرد مصطلح ܬܘܣܦܐ وهو اسم مصدر من الفعل المضعف ܬܘܼܦ بمعنى "اتبع والحق وقرن ولصق وأضاف وانضم ولازم"، وكان هذا المصطلح يُستخدم عند النحاة السريان بمعنى اسناد الضمائر للاسم أو للفعل، كما يقول القرداحي: "و ܬܘܣܦܐ عند أهل التصريف اتصال الضمائر يُقال ܬܘܣܦܐ ܕܫܡܐ أي اتصال الضمائر بالاسم أو إضافة الاسم إلى المضمر، و ܬܘܣܦܐ ܕܦܥܠܐ أي اتصال الضمائر بالفعل، و ܬܘܼܣܼܦܼܵܐ التوابع واللواحق من كل شيء. انظر: القرداحي، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦٦.

ܡܘܣܦܢܘܬܐ، للدلالة على الإضافة.[٢] ويختلف ذلك عن المصطلح الذي اعتاد عليه بعض النحاة السريان، كالأهوازي[٣] والطيرهاني[٤] وبرزعبي،[٥] وهو ܟܠܡ ܕܡ، مما يدل على أن ابن العبري حاول أن يأتي بمصطلح جديد يوازي المصطلح العربي ودلالته، ففي ܟܬܒ ܐܠܗܝܬ "باب الإضافة" يرد بالكرشونية:

ܐܟܠܡ ܠ ܐܟܪܐ ܘܐܟܪܐ ܐܟܐ ܟܡܫܟܐ ܥܡ ܘܐܫ: ܘܐܟܒܟܠ ܟܟܐ ܘܟܫ: ܐܐ ܠ ܐܡ ܐܟܡܐ ܐܐ ܟܒ ܐܟܡܐ ܐܟܐ: ܐܐ ܐܘ ܐܫ ܟܐ ܟܟܐ ܥ ܟܐ (ܟܐ ܘܫ) ܘ(ܟܐ ܟܟ): ܠ ܐܡ ܐܟܟܐ ܐ ܟܒ ܐܟܪܐ ܐܟܐ: ܟܟ ܟ ܐܡ ܐܟܟܐ ܘܠ ܟܟ ܠ ܐܟܐ ܘܐܟܐ ܐܟܐ ܥ ܘܐܫ

[٢] Moberg, op. cit. 52.

[٣] يوسف الأهوازي، مخطوطة "هدف النحو"، ص ٥٦ (ترد المخطوطة في كتاب مركس، وفي ثنايا هذا البحث، يُشار إلى صفحات المخطوطة وليس إلى صفحات مركس) انظر: Merx, op. cit.

[٤] Baethgen, op. cit. p. 20.

[٥] برزعبي، **إحكام الكلام السرياني** (بغداد: المكتبة الكلدانية) مخطوط رقم ٨٧٩، ص ٩١.

اعلم أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، والدليل على ذلك أنه لا يتم المضاف إلا بذكر المضاف إليه، ألا ترى إنك لو قلت في مثل: ܒܝܬ ܕܘܝܕ "بيت داود"، و ܩܡܝܨ ܕܨܘܪ "قميص صوف" لا يتم المعنى إلا بذكر المضاف إليه، فلما لم يتم المعنى دل على أن المضاف والمضاف إليه شيء واحد.(٦)

ويتشابه تعريف ابن العبري للإضافة إلى حد كبير مع التعريف الذي ذكره سيبويه بقوله: "هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا اسماً واحداً"،(١) كما يذكر في موضع آخر: "... الهاء ليست عندهم في الاسم، وإنما هي بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم فجُعلا اسماً واحداً".(٢)

وقد تردد هذا التعريف عند بعض النحاة العرب. ففي باب الأفعال الخمسة عند السيرافي "المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد".(٣) ويُشير الزجاجي أيضاً في باب الإضافة إلى هذا التعريف، فيقول: "إذا ذكرت اسماً إلى اسم، خفضتَ المضاف إليه، وأجريتَ الأول بالإعراب، وحذفت منه التنوين".(٤) ويُفسر ابن يعيش كذلك معنى الإضافة بقوله: "اعلم أن إضافة الاسم إلى الاسم

(٦) ابن العبري، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

(١) سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج ٣ ، ص ٣٧٤.

(٢) المرجع السابق، ج٣ ، ٢٢٠.

(٣) السيرافي، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ١٥.

(٤) الزجاجي، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٤.

إيصاله إليه من غير فصل".[٥]

وهكذا اتفق ابن العبري والنحاة العرب في معنى الإضافة، وهو أنه لا يوجد معنى لمضاف دون المضاف إليه.

٨ـ ܡܘܕܢܝܘܬܐ وحدة "تصغير الأسماء"

يرد مصطلح ܡܘܕܢܝܘܬܐ عند ابن العبري للدلالة على مفهوم التصغير المستخدم في اللغة العربية:

ܐܚܟܡ ܠ ܐܚܕܪܝܢ ܐܣܪܐ ܚܒ ܐܡܐ ܐܠܟܝܗ ܐܚܕܢܗ ܐܡܐ ܚܕܗܠ ܘܐܡܐ ܚܕܗܪܝܢ. ܡܚܚܘܓܡ ܐܚܐ ܘܚܪ ܗ ܚܐ ܐܗܡ ܗܘ ܐܠܐܗ ܐܢܓ. ܒܣܘ ܡܡܚܗܡ: ܚܐܗ ܚܐܣ. ܚܗܚ ܚܡܚ. ܒܐܚ ܒܡܚ. ܒܐ ܒܡܢܗ. ܓܐ ܓܐ. ܠܐ ܠܐ ..

"اعلم أن التصغير أيضاً عند أهل اللغة العربية إما للهوان وإما للتصغير، وللترخيم أكثر ذلك في كل اسم هو ثلاث أحرف نحو قولهم: فلس فُليس، كوب كُويب، ناب نُويب، نار نُويرة، رجل رُجيل، طفل طُفيل".[١]

---

[٥] ابن يعيش، مرجع سبق ذكره، ج٢، ص ١١٨.

[١] ابن العبري، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

ويقتصر تعريف ابن العبري هنا على مفهوم التصغير في اللغة العربية دون إضافة جديدة تتعلق باللغة السريانية، كما يستخدم نماذج سيبويه نفسها في استشهاده برأي الخليل، إذ يقول: "وسألت الخليل عن قول العرب: ما أمَيلحهُ. فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يُحقَّر، وإنما تُحقَّر الأسماء لأنها تُوصَف بما يعظم ويَهون، والأفعال لا تُوصف".[٢] ويقصد الخليل هنا بالتحقير التصغير، وهو ما يعنيه أيضاً كل من سيبويه وابن العبري، مما جعل ابن العبري يُعرِّف الهوان على أنه التصغير عند أهل اللغة العربية.

ويتكرر هذا المعنى عند سيبويه في معظم أبوابه، إذ يقول: "هذا باب تحقير ما كان على أربعة أحرف".[٣] و"هذا باب ما يُحذف في التحقير من بنات الثلاثة".[٤] و"هذا باب تحقير بنات الخمسة".[٥]

ويلجأ النحاة العرب أيضاً إلى هذا المعنى، فتحت عنوان "من أصناف الاسم المصغَّر"، يقول ابن يعيش:

اعلم أن التصغير والتحقير واحد وهو خلاف التكبير والتعظيم، وتصغير الاسم دليل على صغر مسماه فهو حِلية وصفة للاسم، لأنك تريد بقولك رجيل رجلاً صغيراً وانما اختصرت بحذف الصفة وجعلت تغيير الاسم والزيادة عليه علماً على ذلك المعنى، كما

---

[٢] سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج ٣، ص ٤٧٨.

[٣] المرجع السابق، ج ٣، ص ٤٢٣.

[٤] المرجع السابق، ج ٣، ص ٤٢٦.

[٥] المرجع السابق، ج ٣، ص ٤٤٨.

جُعل تكسير الاسم علامة تنوب عن تحليته بالكثرة، والذي يدل على أن التصغير أصله الصفة أن حكم الصفة قائم.[٦]

ويربط ابن العبري بين التصغير والترخيم، كما يربط سيبويه بينهما، ففي "باب الترخيم في التصغير" يقول سيبويه: "اعلم أن كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في الترخيم، حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف لأنها زائدة فيها، وتكون على مثال فُعَيل. وذلك قولك في حارِثٍ: حُرَيْثُ، وفي أسود: سُوَيْدُ".[١]

ويشرح السيْرافي هذه الظاهرة على النحو التالي: "العرب إنما تفعل ذلك يعني تصغير الترخيم، في الأعلام".[٢] ويُجيب الخليل على سؤال سيبويه حول التصغير: "وسألته عن الناب من الإبل فقال: إنما قالوا: نُيَيبُ لأنهم جعلوا الناب الذّكَر اسماً لها حين طال نابها".[٣] ويقول سيبويه في "باب تحقير ما لم يكسّر عليه واحد للجمع ولكنه شيء واحد يقع على الجميع، فتحقيرُه كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد؛ لأنه بمنزلته إلا أنه يُعنى به الجميعُ، وذلك قولك في قومٍ: قُوَيمْ، وفي رجلٍ: رُجَيْل... وإن عُني بهَّن أدنى العدد".[٤]

---

[٦] ابن يعيش، مرجع سبق ذكره، ج ٥، ص ١١٣.

[١] سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج ٣، ص ص ٤٧٦ – ٤٧٧.

[٢] المرجع السابق، ج ٣، ص ٤٧٦. هامش ١.

[٣] المرجع السابق، ج ٣ص ٤٨٣.

[٤] المرجع السابق، ج ٣، ص٤٩٤.

إنّ المصطلح ܐܘܟܕܢܐ في السريانية يُستعمل لغرضين، التصغير ܡܙܥܪܢܘܬܐ او ܙܥܘܪܐ و التحبب ܡܚܒܒܢܘܬܐ او ܚܒܝܒܐ

ثالثاً: استخدام المفهوم دون المصطلح

١ـ ܡܫܝܐ "الحال"

يستخدم ابن العبري مفهوم الحال كما جاء عند سيبويه، مستشهداً فـــي ذلـــك ببعض نماذجه، ففي باب الظروف يقول ابن العبري بالكرشونية:

ܐܠܕܐܟܠ ܐܠܘܐܩܥ ܥܠܐ ܐܠܦܥܠ ܘܗܘ ܠܦܛ ܝܘܛܚ ܚܐܠ ܐܠܦܥܠ ܐܠܘܐܩܥ ܥܠܝܗ: ܢܚܘ ܩܘܠܟ: (ܛܐܠܥ ܡܫܝܐ): ܡܫܝܐ ܚܐܠ܀ ܐܠܦܥܠ ܐܝ ܗܘܐ ܥܠܐ ܥܠܐܡܐܬ ܥܠܐ ܐܠܦܥܠܝܗ ܡܬܐܠܗ ܡܫܝܐ ܬܐܬܝ. ܘܡܢܗ ܐܝܨܐ: ܘܡܫܟܠܗܐ ܬܐܬܝ: ܘܥܐܬ ܙܐܝܕ ܠܟ ܬܐܟܠ ܗܢ: ܘܡܢܬܐܐ ܓܢܝ: ܘܐܢܬ ܐܠܟܠܐܡ ܘܐܠܟܠܘܡ: ܘܡܬܠ ܗܐ ܥܠܝܗ ܥܠܝܗ: ܘܡܫܪܐ ܪܟܒ: ܘܓܐܬ ܐܝ ܡܬܠ ܐܢܐ ܘܐܬܟܠ ܘܗܐ ܬܐܟܠܗ

الداخل الواقع على الفعل، وهو لفظ يوضح حال الفعل الواقع عليـــه نحـــو قولـــك:

ܠܚܡ ܡܥܒܕ "حسناً يُجيب".[1] ܫܦܝܪ ܐܝܟ "حسناً تدبر"، ܟܐ ܐܝܟ ܐܬܝܬ "كيف أتيت"، وܡܫܠܡ ܠܡܠܦ "مسلطاً تعلم"، وܚܕ ܪܥܝ ܟܠ ܡܕܡ ܠܐ ܐܟܠ "بات صائماً لم يأكل شيئاً"، وܥܪܝܢ ܐܢܐ "عرياناً خرج"، وܡܠܝ ܐܢܐ ܡܕܡ ܕܐܡܪ ܠܟ "ومثل ما علمتني علمت"، وܡܗܪ ܐܢܐ ܠܐ ܐܬܝ "مسرعاً رجعت"، وܚܫ ܠ ܐܡܪ ܐܢܐ "حاشا إن قلت أنا". وما شاكله.[2]

ويُعرف ابن العبري الحال بأنه "الداخل الواقع على الفعل"، وهو التعريف الذي ذكره سيبويه في "هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفةٍ ولا مصادرَ لأنه حالٌ يَقع فيه الأمرُ فيَنتصبُ لأنه مفعولٌ به"،[3] والمقصود بالأمر هنا الفعل. وفي موضعٍ آخر يذكر سيبويه: "هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فينتصبُ وهو حالُ وقع فيه الفعلُ وليس بمفعولٍ" ... وذلك قولك: "ضربتُ عبدَ الله قائماً، وذهبَ زيدُ راكباً... فعمل الفعل هنا فيما يكون حالاً كعمل مثله فيما بعده".[1]

ويقول المبرد أيضاً: "فالحال مفعول فيها... فالحالُ لا يعمل فيها إلا الفعل، أو

---

[1] يأتى ابن العبري هنا بنموذج واحد بالسريانية ويكتب المقابل له بالكرشونية، أما باقي النماذج فقد كتبها كلها بالكرشونية وهي كلها نماذج عربية، وتدل على حال الفعل.

[2] ابن العبري، المدخل، ص ٨.

[3] سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ٣٩١.

[1] المرجع السابق، ج ١، ص ص ٤٤- ٤٥.

شيء يكون بدلاً منه، دالاً عليه".[٢]

أما استخدام ابن العبري لجملة "مثل ماعلمتني علمتُ" فهو يُشير إلى أن أداة التشبيه "مِثلَ" تعمل عمل الحال، وهذا ما أشار إليه سيبويه أيضاً بقوله:

وإن شئت جعلته حالاً عليه وقع الأمرُ، وهو تشبيه للأول، يدلك على ذلك أنك لو أدخلت "مِثلَ" ههنا كان حسناً...فإذا أخرجتَ "مِثلَ" قام المصدرُ النكرة مقامَ مِثلَ، لأنه مثله نكرةُ، فدخول مِثلَ يَدلُك على أنه تشبيه.... وكأن هذا جواب لقوله: على أيّ حالٍ وكيف ومثلُه. وكأنه قيل له: كيف وقع الأمرُ، أو جعل المخاطَبَ بمنزلة من قال ذلك، فأراد أن يبين كيف وقع الأمرُ وعلى أي مثالٍ، فانتصب وهو موقوع فيه وعليه، وعمل فيه ما قبله وهو الفعل.[٣]

وقد تناول ابن العبري ظاهرة الحال مرة أخرى في كتاب **المدخل**. ففي "باب حال الفاعل والمفعول"، يحدد ابن العبري وظيفة الحال، أي ما يأتي لوصف الفاعل والمفعول، مقارناً بذلك بين الحال في السريانية والعربية، ويقول بالكرشونية:

ܟܬܒ ܐ ܚܠܐ ܚܒ ܐܡܐ ܟܠܝܬ ܟܗܢܐ ܘܟܬܒ ܐ ܐܪܐ. ܡܪ ܟܐܟܠ ܘܟܐܟܠ ܚ. ܟܬܪ ܐ ܐܒ ܚܒ ܐܡܐ ܟܠܐ: ܣ ܡܟ ܐ: (ܐ ܐ ܐ

[٢] المبرد، مرجع سبق ذكره، ج ٤، ص ٣٠٠.

[٣] سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ص ٣٦٠.

ܡܫܬܘܬܦܢ) ܥܠ ܐܢܗܘ ܡܫܬܥܐ: ܐ ܗ ܗܘ ܐܚܠ: ܕܡܚܡܕ: (ܫܐ ܗܘ ܐܬܐ ܐܒܐ ܐܒܕ ܐܡܐ): ܗܐ ܐܐ ܒܟ ܐܒܕ ܐ ܐܚܠ ܡܫ ܗ ܥܐ ܗ: ܐܒ ܗ ܐ ܐܢܗܘ ܡܫܬܥܐ ܐ ܗ ܗܘ ܐܚܠ

اعلم أن الحال عند أهل اللغة السريانية والعربية أيضاً وصف الفاعل والمفعول به، لفظة تأتي بعد تمام الكلام نحو قولهم: ܐܐ ܐ ܥܠ ܡܫܬܥܐ "جاء الرسول مسرعاً" أي في هذه الحال، وبقولهم: ܫܐ ܗܘ ܐܬܐ ܐܒܐ ܐܒܕ ܐܡܐ "انظروا الآن كيف تسيرون بطهارة" وما شاكل ذلك. واعلم أن الحال يحسن في جواب كيف، وذلك نحو قولهم: ܗ ܥܠ ܐܢܗܘ "كيف جاء الرسول" فقال: ܡܫܬܥܐ "مسرعاً" أي في هذه الحال".[1]

ويتشابه هذا الوصف مع ما ذكره سيبويه في أن الحال قد يأتي لوصف الفاعل والمفعول،[2] وهذا ما يؤكده السيْرافي بقوله: "ضمن سيبويه هذا الباب ما ينتصب لأنه حال... من قِبل أن الحال إنما هي وصف من أوصاف الفاعل

---

[1] ابن العبري، المدخل، ص ٨٩.

[2] سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ٤٤.

أوالمفعول في وقت وقوع الفعل منه".[٣]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ابن العبري تناول ظاهرة الحال ضمن باب الظروف، كما تناولها ضمن باب حال الفاعل والمفعول. ويرجع ذلك إلى التشابه بين وظيفة الظرف الذي يدل على حال الفعل، ووظيفة كل من الفاعل والمفعول، مما يُعد إنعكاساً لما ورد عند بعض النحاة العرب. ففي هذا السياق، يقول الزمخشري:

شُبه الحال بالمفعول من حيث أنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث أنها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيأة الفاعل أو المفعول وذلك قولك ضربت زيداً قائماً تجعله حالاً من أيهما شئت وقد تكون منهما ضربةً على الجمع والتفريق.[٤]

ويقول ابن يعيش أيضاً:

اعلم أن الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول وذلك نحو جاء زيد ضاحكاً وأقبل محمد مسرعاً وضربت عبد الله باكياً... والمعنى جاء عبد الله في هذه الحال ولقيت الأمير في هذه الحال؛ واعتباره بأن يقع في جواب كيف فاذا قلت أقبل عبد الله ضاحكاً فكأن سائلاً سأل كيف أقبل فقلت أقبل ضاحكاً كما يقع المفعول له في جواب لم فعلت.[١]

---

[٣] السيرافي، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ٣٤٥.

[٤] الزمخشري، مرجع سبق ذكره، ص ٦١.

[١] ابن يعيش، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ٥٥.

وقد أضاف ابن العبري وظيفة أخرى للحال، وهي التعبير عن المصدر، مستفيداً في ذلك برأي سيبويه. ففي "باب المصدر" أشار ابن العبري إلى هذا المعنى نفسه، مستعيناً ببعض نماذج سيبويه، إذ يقول بالكرشونية: ܐܦ ܒܗ ܕ ܐܠܟܝܬ ܐܚܕܗ ܐܚܠ ܐܪ ܐܠ ܐܠܐ ܐܠܐ ܪܚ. "وقد يُذكر في اللغة العربية للحال أيضاً مثل ܐܠܐ ܪܚ "قتلته صبراً"،[٢] أي المصدر.

وفي ذلك يقول سيبويه في "باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمرُ فانتَصب لأنه موقوعٌ فيه الأمرُ":

... قتلتهُ صبراً، ولقيته فُجاءةً ومفاجأةً... وأتيتهُ رَكضاً وعدواً ومشياً، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً. وليس كلُ مصدرٍ وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضَعُ هذا الموضعَ؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعِل إذا كان حالاً"... وهذا جوابُ لقوله: كيف لقيته؟.[٣]

وقد تكرر هذا الاستخدام أيضاً عند بعض النحاة العرب، فذكر المبرد: "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيَسُدُّ مسَدَّه، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غَناءَه، وذلك قولهم: قتلته صَبْراً".[٤] ويكرر القول نفسه في موضع آخر

---

[٢] ابن العبري، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

[٣] سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ص ٣٧٠ – ٣٧٢.

[٤] المبرد، مرجع سبق ذكره، ج ٣، ص ٢٣٤.

فيقول "واعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال، وتُغني غَناءَه، فلا يجوز أن تكون معرفة؛ لأن الحال لا تكون معرفة... ومنه: قتلتـــه صـــبراً".[١] ويقول الزمخشري أيضاً: "وقد يقع المصدر حالاً... وذلك نحو: قتلتـــه صـــبراً ولقيته فجاءة".[٢]

ويُذكر ان ابن العبري استخدم تعبير سيبويه نفسه، إذ قال: "واعلم أن الحـــال يحسن في جواب كيف، وذلك نحو قولهم: صعـ ـــا الحـهمـلا "كيف جاء الرسول" فقال: مهمـحا "مسرعاً" أي في هذه الحال".[٣]

وقد كان النحاة السريان يُعرِّفون الحال في اللغة السريانية باعتباره جزءاً من الظروف التي تدل على حالة الفاعلية أو المفعولية، ولذلك عبروا عن هذا المعنى بمصطلح ححـهوهلا المشتق من فعل ححُـ "فعل"،[٤] كما استخدموا مصـــطلح ـــا بمعنى "النوع"،[٥] وأخيراً استخدموا مصطلح هـُمحا ليعبـــر عـــن معنـــى

[١] المرجع السابق، ج ٣، ص ص ٢٦٨ – ٢٦٩.

[٢] الزمخشري، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.

[٣] ابن العبري، مرجع سبق ذكره، ص ٨٩.

[٤] الأهوازي، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥..

[٥] Baethgen, op. cit. p.15.

"الوضع، أو الحال"[٦] وهو المصطلح الذي شاع استخدامه لاحقاً. وبعد أن أدرك ابن العبري مفهوم الحال في العربية، حاول الاستعانة به وتطبيقه على اللغة السريانية، مما دفعه لتناول هذه الظاهرة في باب الظروف كما كان متبعاً قديماً، وفي باب حال الفاعل والمفعول كما جاء عند سيبويه، ملائماً بين استخدامه في السريانية واستخدامه في العربية.

٢ـ حەوما مەەەوڤا "المبتدأ والخبر"

يُعرِّف ابن العبري المبتدأ والخبر بالمسند والمسند إليه، وهو الكلام التام، كما جاء عند سيبويه، مقارناً بين اللغتين العربية والسريانية في مفهومهما للمبتدأ والخبر، إذ يقول بالكرشونية:

احكم ل احصحوا حب امكا الحكية احصنامه ماحنحه امرا. حكا اهم حبا حه مكحكه امكا حكحاب مهم احكاب ححنا حبه مهصبا احه. ماححن ما اهبكه احد احصحوا مهحنا حه حبه❖

اعلم أن المبتدأ عند أهل اللغة السريانية والعربية أيضاً كل اسم بدأت به وجعلته أولاً للثاني ويكون الثاني خبراً عنه ومسنداً، والخبر ما أسندته إلى المبتدأ وخبرت به

[٦] برشاقو، مرجع سبق ذكره، ص ٤،؛ ابن العبري، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨، ٨٩؛ برزعبي، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٦.

عنه.[١]

ويوضح ابن العبري في هذا الشرح ما يقصده بالكلام التام، أي الذي يتكون من مبتدأ وخبر، بحيث يقع المبتدأ أولاً ثم يليه الخبر، وهنا يعتمد المبتدأ على الخبر. ويتشابه هذا الرأي مع تعريف سيبويه للمبتدأ والخبر، إذ يقول "باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلم منه بدّا. فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُ عليه. وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك... واعلم أن الاسم أولُ أحواله الابتداء".[٢]

وقد تكرر هذا التعريف عند بعض النحاة العرب، في تناولهم لظاهرة المبتدأ والخبر، فقد ذكر المبرد: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغنى كل واحد من صاحبه".[٣]

ويفسر ابن العبري المفهوم العربي للمسند والمسند إليه بأنهما: "ما لا يَغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا"، بمعنى أن يكّون كل من المبتدأ والخبر معاً الكلام التام. وقد ذُكر هذا التعريف أيضاً في كتاب **الأشعة** كما يلي: "يكون كل الكلام التام بإسناد الخبر إلى المبتدأ".[٤]

ويُعرف ابن العبري المبتدأ والخبر وفقاً لأساس ترتيبي، فالاسم الذي يقع في المرتبة الأولى يكون المبتدأ، أما الاسم الذي يقع بعده فيكون الخبر، ولذلك

---

[١] ابن العبري، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٥ – ٨٦.

[٢] سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ٢٣.

[٣] المبرد، مرجع سبق ذكره، ج ٤، ص ١٢٦.

[٤] Moberg, op. cit. p.44.

فالخبر يكون بمثابة المسند الذي يرتكز عليه المبتدأ، أو الذي يُبنى عليه، وبذلك تعطي الجملة المكونة من المبتدأ والخبر معنى تاماً. وقد عبر سيبويه أيضاً عن هذه الفكرة في: "هذا باب الابتداء"، حيث يقول: "فالمبتدأُ كلُ اسمٍ ابتُدِىءَّ ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنيّ عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبنيّ عليه. فالمبتدأُ الأولُ والمبنيُ ما بعده عليه فهو مسنَدُ ومسنَدُ إليه".[١]

ومن ثم يظهر اهتمام سيبويه بعنصر الترتيب أيضاً، بحيث يقع المبتدأ في بداية الجملة ثم يأتي الخبر بعده، وهو ما عبر عنه سيبويه بأكثر من طريقة كقوله عن المبتدأ هو "كل اسم بدأت به"، أو "المبتدأ هو الأول"، و"اعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء".

ويرد ذلك أيضاً عند ابن يعيش إذ يقول: "اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه".[٢] ويقول الزمخشري في المبتدأ والخبر: "هما الاسمان المجردان للاسناد... من حيث أن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه... وشبههما بالفاعل أن المبتدأ مثله في أنه مسند إليه والخبر في أنه جزء ثان من الجملة".[٣]

أما المبرد، فقد كان له رأي آخر في مسألة الابتداء حيث يقول: "واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداءُ في المعنى، نحو زيد أخوك، وزيد قائم. فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول، فيكون له فيه

---

[١] سيبويه، مرجع سبق ذكره، ج٢، ص ١٢٦.

[٢] ابن يعيش، مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ٨٣.

[٣] الزمخشري، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٣ – ٢٤.

ذكر".[٤]

الخاتمة

يتبين من الدراسة أن ابن العبري حاول الاستفادة من أعمال النحاة العرب، وخاصة سيبويه، في وضع قواعد للغة السريانية.

وقد تأثر ابن العبري تأثراً شديداً بمصطلحات سيبويه، وذلك في كتابه **المدخل** بشكل أساسي. ويتجلى هذا التأثر في ثلاثة مظاهر، أولها نقل المصطلح العربي كما هو كالجزم وأسماء الإشارة؛ وثانيها محاكاة المصطلح ودلالته كما جاء في الإدغام والمصدر والتعدي والتخصيص والتعريف والتمييز والإضافة والتصغير؛ أما ثالثها فهو الاستفادة من مفهوم المصطلح دون استخدام المصطلح نفسه كما جاء في الحال والمبتدأ والخبر. وقد جمع ابن العبري أيضاً بين الضمائر وأسماء الإشارة تحت مصطلح واحد وهو "أسماء الإشارة"، كما جمع بينهما سيبويه تحت مصطلح "الأسماء المبهمة".

ويُظهر البحث أن ابن العبري استخدم مصطلحاً عربياً واحداً ليدل به على معنيين، فاستخدم مصطلح ܓܙܡܐ "الجزم" ليدل به على الجزم والترخيم، كما استخدم مصطلح ܚܕܘܬܐ "الحدث" ليدل به على الحدث والمصدر. إضافة إلى ذلك استخدم مصطلحين مختلفين في السريانية وهما ܡܨܕܪܐ و ܡܦܥܠܐ

[٤] المبرد، مرجع سبق ذكره، ج ٤، ص ١٢٧.

للتعبير عن معنى واحد وهو الإدغام.

وفي كثير من الأحيان كان ابن العبري يعقد مقارنة بين اللغتين العربية والسريانية لتوضيح مفهوم المصطلح، وبالتالي الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين اللغتين في استخدامهما للظاهرة المصاحبة لذلك المصطلح، كما جاء في الترخيم، والمصدر، والتمييز، والحال، والمبتدأ والخبر.

ويوضح ابن العبري التوافق بين اللغة السريانية والعربية فيما يتعلق بوظيفة المصدر وهي التأكيد وبيان النوع والعدد؛ وفيما يتعلق بوظيفة التمييز الذي يأتي لبيان اسم العدد والمقادير؛ ووظيفة الحال الذي يدل على هيئة الفاعل والمفعول وعلى المصدر؛ وكذلك فيما يتعلق بوظيفة التصغير ومفهوم المبتدأ والخبر.

وفي المقابل، يشير ابن العبري إلى بعض أوجه الاختلاف بين اللغتين فيما يتعلق بوظيفة الترخيم، الذي يُستخدم في السريانية للنداء وللتنكير وللإضافة، بينما يقتصرُ في العربية على النداء فقط.